شعبة حقوق الفلسطينيين

الاجتماع الدولي دعما للسلام الإسرائيلي – الفلسطيني

مية التعجيل بالتصدي لقضايا الوضع الدائمالحدود، القدس، المستوطنات، اللاجئون والمياه

آورا، مالطة

12 و 13 شباط/فبراير 2010

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	4-1	3
ثانيا -	الجلسة الافتتاحية	15-5	3
	الجزء الرفيع المستوى	21-16	8
ثالثا -	جلسات المناقشة العامة	70-22	11
	المناقشة العامة الأولى	41-22	11
	حالة عملية السلام:		
	الحالة الشاملة الراهنة	29-22	11
	الأسس المتعلقة بقضايا الوضع الدائم	41-30	15
	الجلسة العامة الثانية:		
	الخروج من حالة الجمود الراهنة: خلق مناخ سياسي يفضي إلى تقدّم عملية السلام	70-42	21
	النهج الدولية والإقليمية إزاء تعزيز التوصّل إلى حلّ شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني	55-42	21
	طرائق ردم الثغرات وبناء الثقة بين الأطراف	62-56	28
	دور البرلمانيين والمنظمات البرلمانية الدولية في دعم السلام والاستقرار الإسرائيلي - الفلسطيني في المنطقة	70-63	31
رابعا -	الجلسة الختامية	77-71	34
المرفقات			
الأول -	الملاحظات الختامية للطرفين المنظّمين		38
الثاني -	قائمة المشاركين		43

أولا - مقدمة

1 - عقد الاجتماع الدولي دعما للسلام الإسرائيلي الفلسطيني في آورا، مالطة يومي 12 و 13 شباط/فبراير 2010 بإشراف مشترك من جانب كل من الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وذلك تنفيذا لقراري الجمعية العامة 16/64 و 17/64 المؤرخين 2 كانون الأول/ديسمبر 2009.

2 - وقد مثّلت اللجنة في الاجتماع بوفد يضم بدرو نونييز موسكيرا (كوبا)، نائب رئيس اللجنة ورئيس الوفد، وسافور بورغ (مالطة) مقرر اللجنة ورياض منصور (فلسطين).

3 - وقد تألف الاجتماع من جلسة افتتاحية وجلستين للمناقشة العامة وجلسة ختامية. وقدمت مداخلات من جانب 19 متكلما بمن في ذلك متكلمون إسرائيليون وفلسطينيون. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيان كل من رئيس مجلس الشعب المصري، ونائب رئيس الوزراء وزير الدولة في تركيا خلال الجزء الرفيع المستوى. كما شارك في الاجتماع ممثلو 30 من الدول الأعضاء بالإضافة إلى الكرسي الرسولي وفلسطين فضلا عن 3 منظمات حكومية دولية و 7 منظمات برلمانية دولية واثنتين من هيئات الأمم المتحدة و 14 من منظمات المجتمع المدني. كما حضر الاجتماع 56 برلمانيا بالإضافة إلى عدد من الضيوف الخاصّين وممثلي وسائل الإعلام (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير).

4 - وقد عرض المنظّمان الملاحظات التي خلص إليها الاجتماع خلال الجلسة الختامية (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

ثانيا - الجلسة الافتتاحية

5 - أوضح **لويس غاليا**، رئيس برلمان مالطة، أن الاجتماع يمثل نتيجة لعملية بدأت في اجتماع الأمم المتحدة الدولي دعما للسلام الإسرائيلي الفلسطيني المعقود في قبرص في أيار/مايو 2009 عندما بدأ المضيفان مناقشة إمكانيات عقد اجتماع مشترك يركز على دور البرلمانيين. وأبلغ السيد غاليا المشاركين أنه

خلال مقابلة تمت مؤخرا، عمدت "شخصية مهمة" إلى التحذير من أن محاولة تحريك أي شيء في غمار ذلك الشلل الذي تعانيه عملية سلام الشرق الأوسط قد تؤدي إلى تدهور الحالة. وفيما وصف السيد غاليا نفسه بأنه واقعي، فقد أكد على أنه لم يفقد الأمل قط، معربا عن الأسى إزاء مصادفة موقف متشائم كهذا في الحالة السائدة. ومضى يقول إن هذا الاجتماع ينبغي أن يستهدف إضافة زخم وقيمة جديدين إلى الجهود التي يبذلها المزيد من اللاعبين التقليديين على هذه الساحة. وفيما اعترف بأن من شأن حل نهائي أن ينشأ من واقع الدبلوماسية الحكومية الدولية، إلا أنه شدد على أهمية مواصلة الاعتراف بالدبلوماسية البرلمانية بوصفها أداة تكميلية مهمة لدعم الحوار بين الأطراف. وخلص إلى الإعراب عن الأمل بأن تهيئ المناقشات التي تجري سبل فهم أفضل للمشاكل المطروحة على الطريق وإلى طرح إطار عمل يكفل التعاون في المستقبل.

6 - وذكر **طونيو بورغ**، نائب رئيس الوزراء وزير خارجية مالطة أن الاجتماع ما كان ليتم عند منعطف أكثر دقة من الآن، معربا عن عميق القلق لأن الركود المتواصل ومستوى الثقة المنخفض بين الأطراف والاختلاف بشأن أسس المفاوضات أمور فاقمت من سوء التطورات الدرامية الحاصلة على الأرض. وفي معرض الإشارة إلى أن النشاط الدبلوماسي المكثف الذي بذلته فعاليات عديدة قد اتجه صوب استئناف المفاوضات، فقد أعرب عن الأسف لأن الإنجاز المنشود ما زال تحقيقه بعيد المنال. وحث المجتمع الدولي على أن يبذل قصارى جهوده من أجل أن يشارك بفعالية مع الطرفين المعنيّين مباشرة ومع الشركاء الإقليميين، فضلا عما يتم في إطار الرباعية دعما لتنفيذ عملية فعالة من شأنها أن تفضي إلى نهاية واضحة في هذا الشأن. وذكر السيد بورغ أن الاجتماعات التي تتم على غرار الاجتماع الحالي إنما تتيح فرصة أمام الحكومات والمؤسسات، فضلا عن ممثلي المجالس التشريعية في دول البحر المتوسط، مناقشة السلام على مستوى المنطقة، مؤكدا على دور البرلمانيين في دعم السلام والاستقرار على الصعيد الإسرائيلي - الفلسطيني من خلال تكثيف الاتصالات والحوار البنّاء.

7 - وفي معرض ملاحظة استمرار الأحوال المعيشية المؤسية بعد سنة من الأزمة التي واجهتها غزة دعا السيد بورغ إلى إنهاء الحصار وبذل جهود معزّزة لدعم إعادة توحيد غزة والضفة الغربية. وقال إن الحالة في القدس الشرقية في الوقت نفسه ما زالت محل انشغال واسع النطاق في ظل النشاط المتوسع في بناء المستوطنات مقترنا بهدم منازل الفلسطينيين وسحب حقوق السكن. وذكر أنه على نحو ما تأكد في بيان صادر في كانون الأول/ديسمبر 2009 عن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فإن بقية العالم لم تول قط أي اعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية. ثم أكد السيد بورغ من جديد على أن السلام الحقيقي إنما يعني ضرورة التماس سبيل من خلال المفاوضات للبتّ في وضع مدينة القدس بوصفها عاصمة الدولتين في المستقبل. ولدى تأكيده على أن النشاط الاستيطاني في جميع أنحاء الأراضي المحتلة في عام 1967 أمر غير قانوني ويتناقض مع خارطة الطريق، دفع بأن التدابير العملية لبناء الثقة على الأرض هي وحدها التي يمكن أن تفضي إلى استئناف للمفاوضات، مضيفا أن السلام لا يمكن تحقيقه إلاّ بإقامة دولة فلسطينية. ثم أعرب عن الأمل بأن يشكل اليومان التاليان خطوة أخرى نحو الهدف المنشود المتمثل في التوصل إلى سلام شامل بالمنطقة، وبأنه، فضلا عن إرسال الإشارات السياسية الصحيحة فإن الاجتماع ينبغي له أن يؤكد لجميع المتأثرين مباشرة بالتطورات في عملية السلام بأن مصلحتهم ما برحت تحتل صدارة جدول الأعمال.

8 - وقام **أوسكار فرنانديز تارانكو**، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بتلاوة بيان بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة ممثلا عنه في الاجتماع. وفي معرض ملاحظة أن ثمة تحديات شرسة ما زالت تواجه السعي إلى إقامة الدولة وتقرير المصير بالنسبة لما يكفل الأمن للفلسطينيين والاعتراف بإسرائيل ثم السلام الدائم في المنطقة، حث الأمين العام على الاستجابة البناءة للدعوات التي تنادي باستئناف المحادثات السياسية واتخاذ خطوات عملية من أجل تحقيق نتائج سريعة وملموسة في هذا المضمار. ومضى يقول إن قضايا الوضع الدائم، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والأمن والمستوطنات والمياه لا يمكن

حلها إلاّ من خلال المفاوضات. وفيما رحّب بجهود إسرائيل واستعدادها استئناف المحادثات، إلاّ أنه أعرب عن الأسف لأن العودة إلى المفاوضات أعاقتها التطورات المستجدة على الأرض، داعيا إسرائيل إلى أن تمتثل للقانون الدولي وإلى النهوض بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق بما في ذلك ما يتعلق بالمستوطنات. وحث إسرائيل على الامتناع عن اتخاذ الخطوات التي يمكن أن تصادر على نتائج المفاوضات وتؤدي إلى خلق توترات ولا سيما في القدس الشرقية. وذكر أن الأمر يستوجب التماس سبيل، من خلال المفاوضات، لكي تنشأ القدس بوصفها عاصمة الدولتين مع اتخاذ الترتيبات اللازمة بالنسبة للمواقع المقدسة بحيث تكون مقبولة لدى الجميع.

9 - ولدى ترحيبه بجهود الإصلاح التي تبذلها السلطة الفلسطينية، أكد الأمين العام على أهمية تعزيز جدول أعمال بناء الدولة الفلسطينية مع بذل كل جهد ممكن من أجل الامتثال للالتزامات الأخرى الواردة في خارطة الطريق بما في ذلك إنهاء التحريض ضد إسرائيل، موضحا أنه شعر بالتشجيع إزاء الخطوات الإسرائيلية المتخذة لتخفيف قيود الحركة وتيسير النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية. أما في غزة فإن المعاناة التي طال أمدها بالنسبة للمدنيين تشكل مصدرا من مصادر قلق هائل على نحو ما أعرب عنه الأمين العام، مضيفا أن استمرار الحصار أمر غير مقبول، بل ويؤدي إلى نتائج سلبية إذ يقوض أسس التجارة المشروعة ويحرم منظمات تقديم المعونة من السبل التي تمكنها من بدء التعمير المدني. على أنه أدان إطلاق الصواريخ من غزة بحيث تستهدف المدنيين الإسرائيليين بصورة عشوائية، مؤكدا على أن الأمم المتحدة ستواصل مسعاها إلى تقديم الإغاثة لشعب غزة مع تعزيز الحوار وتعبئة الدعم الدولي لصالح استراتيجية من شأنها تهيئة سبل الهدوء لأهل غزة وللإسرائيليين على السواء. ثم أعرب الأمين العام عن مؤازرته للجهود المصرية الرامية إلى توحيد صفوف الفلسطينيين، وأشار إلى أن المحددات الواضحة لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 ولإقامة دولة فلسطين واردة في قرارات مجلس الأمن وفي خارطة الطريق وفي مبادرة السلام العربية مؤكدا على أن

الأمر يتطلب توافر إرادة سياسية من جانب قيادات الجانبين على السواء إضافة إلى مؤازرة خلاّقة من الأطراف الثالثة.

10 - ومن جانبه، شدّد رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، **رودي ساليس** على أوجه التماثل فيما بين بلدان منطقة البحر المتوسط قائلا إن الجمعية البرلمانية للمتوسط هي منظمة إقليمية تهدف إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى جسر حقيقي يربط بين جميع شواطئه. وفيما أكد على ضرورة ألاّ يصبح البحر المتوسط خطا للتقسيم، فقد ذكر أن المنظمة البرلمانية المذكورة لا يراودها سوى طموح واحد ألاّ وهو تحسين الأحوال المعيشية لجميع مواطني المنطقة والتوصل إلى تعايش سلمي فيما بينهم. وأوضح أن المنظمة أصبحت عنصرا فاعلا محترما ومعترفا به على صعيد الدبلوماسية البرلمانية، وأنها قد منحت مركز المراقب في كانون الأول/ديسمبر 2009 لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي معرض ملاحظته مشاركة المنظمة البرلمانية المذكورة في عدة ملفات حساسة في منطقتها ما بين البلقان إلى قبرص، أكد على أنها أثبتت كذلك التزامها بالمساهمة في التوصل إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

11 - وقال السيد ساليس أن الاجتماع الحالي ما هو إلاّ استمرار لثلاث سنوات من العمل بشأن ملف الشرق الأوسط من جانب الجمعية البرلمانية للمتوسط. وفي أعقاب الأحداث التي وقعت في غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008، أصبحت مسألة الشرق الأوسط محورية في أنشطة الجمعية. وأشار في هذا الشأن إلى أنه في أيار/مايو 2009 قاد مكتب المنظمة بعثة لتقصي الحقائق في الشرق الأوسط للاطلاع المباشر على نتائج العملية العسكرية ذات الصلة، مع الاجتماع إلى العناصر الفاعلة الرئيسية هناك، وتدارس الطرق التي يمكن أن تسهم بها الجمعية في التصدي لهذه المسألة. ومضى يقول إن مكتب الجمعية عقد كذلك اجتماعات في أوروبا وأوفد بعثة إلى الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2009 حيث أجرت محادثات مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة بمن فيهم الأمين العام. وفي معرض تأكيده على الحاجة إلى طرح تعريف واضح لمحددات النزاع، دعا السيد ساليس إلى تحليل شامل وإلى التزام من جانب البرلمانيين

بممارسة الضغوط من أجل بدء وتعزيز الحوار بشأن كيفية التغلب على تلك المشاكل.

12 - وأعرب **بدرو نونييز موسكيرا** رئيس وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، عن تأييد اللجنة الكامل لإقامة الدولتين، إسرائيل وفلسطين على أساس حدود 1967. وفيما أكد على أن أي تغييرات في تلك الحدود لا يمكن أن تتم إلاّ باتفاق متبادل وليس من خلال إجراءات تتخذ من جانب واحد، إلاّ أنه أعرب عن الأسف لأن التوسع المتواصل في المستوطنات وبناء الجدار العازل هي أمور تصادر على نتائج مفاوضات الحل الدائم. وأوضح السيد نونييز موسكيرا أن التوسع في حركة الاستيطان يمضي على قدم وساق في القدس الشرقية التي استبعدت صراحة من قرار وقف إقامة المستوطنات لمدة عشرة أشهر. واسترعى الانتباه للتقارير التي تفيد بالموافقة على إنشاء وحدات استيطانية جديدة، فضلا عن اقتراح إسرائيلي تمت الموافقة عليه لإدراج مستوطنات الضفة الغربية ضمن قائمة المجتمعات التي توصف بأنها ''مناطق الأولوية الوطنية''. وذكر أن اللجنة ترى في تجميد الاستيطان، في أفضل صوره، أمرا جزئيا ومرحليا، مؤكدا على أن وجود جميع المستوطنات في إقليم محتل يظل أمرا غير مشروع بموجب القانون الدولي كما أنه يعوق بصورة خطيرة الجهود المبذولة لإعادة إطلاق محادثات السلام.

13 - وأوضح السيد نونييز موسكيرا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين مازالت مسألة أساسية من مسائل الوضع الدائم ولا يمكن إهمالها في أي مفاوضات تتعلق باتفاق للسلام. وأكد على أن المخططات المختلفة التي تم طرحها على مدار سنوات لتعويض اللاجئين أو إعادة توطينهم، فضلا عن الأعمال الشاقة التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) كانت دائما تقصد إلى أن تكون تدابير مرحلية وليست بديلا عن حق اللاجئين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي تم تشريدهم منها. كما أكد السيد نونييز موسكيرا على أهمية التصدي لمشكلة شحة المياه والتوزيع غير العادل للمياه وسوء إدارة المياه مسترعيا الانتباه إلى قرار الجمعية العامة 185/64 الذي أكد

على أمور شتى من بينها الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية. ودعا إسرائيل إلى وقف جميع الإجراءات التي تهدد هذه الموارد معربا عن القلق إزاء الدمار الواسع النطاق الذي تلحقه إسرائيل بالهياكل الأساسية الحيوية وخاصة في قطاع غزة. وأعرب السيد نونييز موسكيرا عن تأييد اللجنة لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد مناخ من شأنه أن يفضي إلى استئناف مفاوضات الوضع الدائم بين الطرفين.

14 - وتكلّم **تيسير قبعة** نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، نيابة عن محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، فتساءل عن إمكانية الاستمرار في عملية السلام في وجه الانتهاكات الإسرائيلية للقرارات والمقررات الدولية. وفيما أوضح أن الشعب الفلسطيني قد عاش آلافا من السنين دون التمكن من أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف، إلاّ أنه أعلن أن الوقت قد حان لتحرير الفلسطينيين من الظلم التاريخي وإيجاد دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس. وذكر أن أقبح أشكال ''التهويد'' إنما يتم حاليا في مدينة القدس المقدّسة حيث يتم تغيير النسق الثقافي والجوانب الديمغرافية والسمات التاريخية للمدينة من خلال السياسات العنصرية لحكومة إسرائيل التي تنتمي إلى الجناح اليمني المتعصب، مضيفا أن هذه التصرفات الإسرائيلية التي تتم من جانب واحد من شأنها أن تخلق على الأرض ظروفا تحول دون إجراء أي مفاوضات جادة. وقال السيد قبعة أنه لا الاستمرار في إنشاء المستوطنات غير الشرعية ولا ''الجدار العنصري'' سوف يحققان السلام. وفي معرض إشارته إلى توصيف صدر مؤخرا من جانب رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بالنسبة لكثير من مستوطنات الضفة الغربية على أنها جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، أوضح السيد قبعة أن تلك المستوطنات ينظر إليها المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بل وحكومة الولايات المتحدة على أنها غير قانونية ومن الضروري إزالتها.

15 - وفي معرض ملاحظته إعلان رئيس الوزراء نتنياهو بأن حكومته سوف تقنع مليون يهودي بالمجيء إلى إسرائيل للإقامة في المستوطنات غير المشروعة، تساءل السيد قبعة عن دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بعودة ملايين الفلسطينيين إلى ديارهم،

معربا عن الرأي بأنه لا سبيل إلى تحقيق السلام إلاّ إذا احترمت إسرائيل الشرعية الدولية، وإلاّ إذا صدر قرار ملزم من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع يلزم إسرائيل بالامتثال لحل سلمي على أساس دولة فلسطينية مستقلة تمام الاستقلال وتكون عاصمتها القدس. وفي معرض إعرابه عن الأسف إزاء المعايير المزدوجة للولايات المتحدة، لاحظ السيد قبعة أنه بينما تحوّلت الولايات المتحدة إلى "بركان ثائر" في العراق وأفغانستان إلاّ أنها ما برحت حملا وديعا راضيا ومسالما فيما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية برغم ما تقدم عليه إسرائيل من انتهاك كل قانون دولي وكل معاهدة دولية. ثم أكد على ضرورة حمل إسرائيل على احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة[1] وعلى أن تكف عن ممارسة سياساتها بالعقاب الجماعي، وأن تفرج عن آلاف السجناء الفلسطينيين. وفي ختام حديثه حث المجتمع الدولي على أن يكفل الاحترام للصكوك والاتفاقات الدولية.

الجزء الرفيع المستوى

16 - عرض **أحمد فتحي سرور**، رئيس مجلس الشعب المصري، لحقيقة أنه حتى بعد ستة عقود فإن أرض الفلسطينيين، على خلاف أراضي البلدان العربية الأخرى، لم تشهد بعد نهاية للاستعمار مما خلفّ جرحا غائرا في قلب كل عربي. وفي معرض إشارته إلى النتائج التي خلص إليها تقرير غولدستون[2]، أكد على أن مرتكبي تلك الاعتداءات لا بد من محاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. وأوضح السيد سرور أن عملية السلام تستند إلى الشرعية الدولية وتقوم على أساس ما شهده الماضي من القرارات والاتفاقات والمبادئ. وفي الوقت نفسه، وبرغم المقترحات والمفاوضات المختلفة، فإن الرؤية الإسرائيلية لعملية السلام ما برحت تعكس قدرا كبيرا من الغموض والتعنّت. وأضاف قائلا إن سنوات التسويف قد قوّضت الجهود التي بذلتها كثير من الحكومات. وفي معرض ملاحظة أن الحكومة

([1]) اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 (الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 75، رقم 973).

([2]) A/HRC/12/48.

الإسرائيلية الحالية تريد أن تبدأ المفاوضات من نقطة الصفر، وأن توقف العمل بالاتفاقات التي تم التوصل إليها على يد الحكومات السابقة، فقد أكد على أن التغيير في المواقف الإسرائيلية على مدار السنوات قد أفضى إلى غياب الثقة، إذ ظل المفاوضون الفلسطينيون يشعرون باستمرار أنهم يتفاوضون على أسس يمكن أن ينتهي العمل بها في أي وقت.

17 - ولدى استعراضه قضايا الوضع الدائم، التي لا بد من حلها من أجل أن يسود سلام شامل ودائم، أكد السيد سرور على إنه من أجل إقامة دولة فلسطينية لا بد وأن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في عام 1967 بما في ذلك الجولان السوري على نحو ما اقترحته مبادرة السلام العربية. وذكر إن المستوطنات الإسرائيلية تشكل إحدى أخطر العقبات التي تعوق التوصل إلى السلام ولأنها تجعل الفلسطينيين يشعرون بأن المفاوضات لا جدوى منها وأن الإسرائيليين لا تتوافر لديهم أي نية لصنع السلام. ولهذا السبب أضاف يقول إن الفلسطينيين بتأييد من مصر يشعرون بأن المفاوضات لا يمكن استئنافها إلاّ إذا توقف إنشاء المستوطنات ولا سيما في القدس الشرقية. وفي معرض إدانته التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع المدينة المقدسة قال إن أي حل لا بد وأن ينطوي بالضرورة على أن تكون القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية في المستقبل، وإن حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وحقهم في السيطرة على جميع مواردهم المائية هي كلها حقوق غير قابلة للتصرف مؤكدا في هذا الصدد على ضرورة حل هذه القضايا استنادا إلى القانون الدولي.

18 - وفيما يتعلق بالمواقف الدولية حثّ السيد سرور الرئيس باراك أوباما على ممارسة الضغط على إسرائيل من أجل إنهاء أنشطة الاستيطان مرحِّبا بالقرار الذي اتخذه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقدس. وأعرب عن تطلعه إلى قرار ملزم يصدره مجلس الأمن بشأن إقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية. ثم طرح وصفة لكسر الجمود الراهن تقضي بعقد المفاوضات على أساس جدول زمني ملزم وتحت سلطة الرباعية وفي إطار قرارات الأمم المتحدة القائمة فضلا عن القانون الدولي والاتفاقات والمبادرات السابقة. كما أكد على

أن أنشطة الاستيطان لا بد من وقفها وعلى ضرورة أن تبدأ تدابير بناء الثقة مع إعطاء الأولوية لمسألة الحدود. وخلص إلى القول بإن الاستمرار في أعمال القتل والتشريد الناجمة عن استمرار هذه الأزمة لن يسفر إلاّ عن المزيد من العنف وزعزعة الاستقرار والإرهاب على كلا جانبي البحر الأبيض المتوسط.

19 - وتحدث **جميل كشيك** نائب رئيس الوزراء وزير الدولة في تركيا مؤكدا على الحاجة إلى أن يعاد تنشيط عملية السلام لكي تفضي إلى نتيجة بأسرع ما يمكن. وحث أعضاء المجتمع الدولي على ألاّ يألوا أية جهود نحو هذا الهدف. وأضاف قائلا إن إطار عملية السلام واضح ويتمثل في تلك المبادئ التي ترد في صلب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأيضا في مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. وفي معرض ملاحظته بأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يمثل محور جميع المشاكل المترابطة والمعقدة في منطقة الشرق الأوسط، فقد أوضح كذلك أن قضية القدس هي الجوهر الحقيقي للنزاع. وأكد السيد كشيك على أن من شأن حل دائم إلاّ يقتضي فقط اتفاقات حكومية دولية بل يتطلب تسامحا متبادلا بين الجماعات المختلفة في المدينة، محذرا من أنه بغير سلام في القدس فإن فرص التوصل إلى استقرار مستدام في المنطقة ستكون من الضآلة بمكان.

20 - وفيما أكد على أن أنشطة الاستيطان الجارية حاليا، سواء في القدس أو في الضفة الغربية، إنما تشكل عقبات كأداء على طريق السلام، فقد شدّد على أنه إذا كان المطلوب معاودة بدء المفاوضات، فإن ذلك يقتضي وقفا كاملا لتلك الأنشطة. وفيما أعرب عن الاتفاق مع الرأي الفلسطيني بأن وقف نشاط الاستيطان ليس شرطا مسبقا ولكنه التزام إسرائيلي ينبع من خارطة الطريق، قال إن تجميد الاستيطان لمدة عشرة أشهر يقصر عن تلبية هذا الالتزام فضلا عن قصوره بالنسبة لتوقعات الفلسطينيين والمجتمع الدولي على السواء. ثم دعا للعمل على تنقيح الإطار الزمني ونطاق تجميد المستوطنات، مضيفا أن أنشطة الاستيطان تؤدي كذلك إلى تغيير الحقائق على الأرض وتجعل من المستحيل الدخول في أي مفاوضات لها قيمتها بشأن الحدود. وفيما أكد على أهمية قضايا المياه واللاجئين، فقد شدّد

كذلك على ضرورة عدم تقويض المسائل الخاضعة لمفاوضات الوضع الدائم من خلال الإجراءات المتخذة من جانب واحد. كما دعا إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 194. وعندما تطرق حديثه إلى غزة أعرب عن الأسف لأن جروح تلك المأساة الإنسانية التي لا سبيل إلى القبول بها لم تلتئم بعد داعيا إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1860 بوصفه الإطار الرئيسي للتحرك قدما إلى الأمام.

21 - ثم أعرب السيد كشيك عن قلقه إزاء الانقسام الذي يفرّق حاليا بين صفوف الفلسطينيين مما لا يؤدي فقط إلى إعاقة الحفاظ على نظام يؤدي مهامه من الناحيتين الاجتماعية والسياسية في الأراضي الفلسطينية، بل أنه يعوق استئناف عملية السلام ذاتها. وفيما أكد على ضرورة أن يتاح لكل إسرائيلي وفلسطيني الحق في أن يتحرر من الخوف، لاحظ أن الوقف الحالي لا يشهد على الإطلاق أي عملية سلام يعتد بها بقدر ما يشهد كثيرا من العقبات التي تعوق المسيرة على الطريق. وحث جميع الأطراف الفاعلة على ألا تألو أي جهود للمضي بعملية السلام إلى الأمام مع مساعدة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

ثالثا - جلسات المناقشة العامة

المناقشة العامة الأولى

حالة عملية السلام

الحالة العامة الراهنة

22 - وصف **صائب عريقات**، رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، نفسه بأنه ''أتعس مفاوض في التاريخ'' فهو بغير بلد وبغير جيش وبغير أسطول وبغير اقتصاد فيما يتعيّن عليه أن يمثل شعبا مشتتا. وفي معرض تأكيده على خطورة المشاكل التي تواجه المفاوضين قال إن حل أي نزاع يتطلب أن تكون مصفوفة المصالح ناضجة إلى المستوى الذي تصبح فيه مغارم النزاع أفدح بكثير من تكاليف السلام. وأوضح أن إسرائيل تعرف أن أي شيء يقصر عن أحكام القانون الدولي لن يقبله الجانب الفلسطيني. وفيما نوّه بالاعتراف الفلسطيني بحق

دولة إسرائيل في الوجود على حدود عام 1967، أكد على إن من اللازم إقامة دولة فلسطينية على ما تبقّى من الأرض، أي على 22 في المائة من الوطن التاريخي، بحيث تكون القدس الشرقية عاصمتها. وأضاف قائلا إنه بقدر ما أن الفلسطينيين ليس بوسعهم أن يجبروا إسرائيل على الموافقة فإن الإسرائيليين لن يكون بمقدورهم إجبار الفلسطينيين على توقيع أي شيء يقصر عن هذه الرؤية. ثم استعرض السيد عريقات بالتفصيل الجولة الأخيرة من المحادثات بين الرئيس عباس ورئيس وزراء إسرائيل السابق إيهود أولمرت، التي قدم فيها الأخير تغييرا بنسبة 6.5 في المائة على حدود عام 1967 من أجل استيعاب المستوطنات. وكان الاتفاق حينها أقرب ما يكون إلى أن يتم التوصل إليه بشأن الحدود. وقد وافق السيد أولمرت والسيد عباس على إرسال وفد إلى رئيس الولايات المتحدة وقتها جورج دبليو بوش بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 2009 من أجل تثبيت الاتفاق. ومع ذلك فقد حدث في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 أن "أولمرت ذهب إلى غزة بدلا من واشنطن".

23 - وفيما أكد على أن الفلسطينيين يريدون أن ينجح المبعوث الخاص للولايات المتحدة جورج ميتشل، ذكر السيد عريقات أن وقفا إسرائيلي لأنشطة الاستيطان ليس شرطا ولكنه التزام نابع من خارطة الطريق. وبعد أن عرض لما تطلبه إسرائيل من أجل عملية السلام، فقد حث على أن يعترف رئيس الوزراء نتنياهو بالفرق بين الإملاء والتفاوض. وفيما اعترف بأن المحادثات عن قرب يمكن أن تكون أكثر الأدوات تقدما في صنع القرارات، باعتبار أن الفلسطينيين والإسرائيليين قد استنفدوا المفاوضات، فقد أكد السيد عريقات على أن الوقت قد حان لاتخاذ القرارات، وأن القرارات لا يصنعها المتفاوضون ولكن يتخذها القادة السياسيون. وفي الوقت نفسه ذكر أنه يود رؤية السيد ميشيل وهو يوضح ما إذا كان بمقدوره تعريف دوره إما كوسيط أو كحكم، وما إذا كانت المحادثات ستكون مفتوحة أو مغلقة ضمن إطار زمني محدّد، وما إذا كانت المحادثات ستبدأ بتناول مسألة الحدود بوصفها أولوية، وما الذي سيفعله إذا ما لم تكن الحكومة الإسرائيلية مستعدة في غضون أربعة أشهر للتفاوض بشأن الحدود. وقال "لن يكون هناك دولة فلسطينية بغير غزة والضفة

الغربية والقدس الشرقية بوصفها جميعا وحدة إقليمية واحدة". وحث على أن ينظر السيد ميتشيل في تبنّي البيان الصادر مؤخرا عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، بإقناع الرباعية بأن تعترف بحل الدولتين على حدود عام 1967 مع مبادلات متفق عليها مع رسم خطة بشأن هيكل المحادثات عن قرب وسياقها الزمني.

24 - ولدى ملاحظته بأن الخيارات الإسرائيلية الحالية تتمثل في حل الدولتين، فإن حل الدولة الواحدة أو حالة "الفصل العنصري" القائمة حاليا في الضفة الغربية، فقد أعرب السيد عريقات عن الأمل في أن تنضج مصفوفة مصالح إسرائيل في القريب العاجل بحيث يتسنى الاعتراف بمرغوبية الخيار الأول. ثم تحول بحديثه إلى غزة قائلا إن الديمقراطية لم تفشل في فلسطين، ولكن الذي فشل هو حماس في أن تحكم بأسلوب ديمقراطي، وأن تعترف بالاتفاقات السابقة. ولهذا فقد عزّزت الطروحات الإسرائيلية فيما أضعفت المواقف الفلسطينية والعربية. وخلص السيد عريقات إلى مناشدة جميع الأطراف المعنية أن تعترف بحدود 1967 مع مبادلات متفق عليها، واعتبار القدس الشرقية هي العاصمة لدولة فلسطينية والاعتراف بالدولة الفلسطينية وتزويد المدنيين الفلسطينيين بسبل الحماية التي يستحقونها بموجب اتفاقيات جنيف[3] والوقوف جنبا إلى جنب مع الفلسطينيين بما يؤكد لهم أنهم ليسوا وحدهم مع ضمان وقف أنشطة الاستيطان بما في ذلك ما يتم في القدس الشرقية.

25 - أما **ألون ليبل**، السفير الإسرائيلي السابق والمحاضر حاليا في الجامعة العبرية بالقدس، فقد بدأ بإيضاح أنه لا يمثل حكومة إسرائيل معربا عن الأسف لأنه لا يحضر هذا الاجتماع أي عضو في الحكومة المذكورة. وفيما نوّه بحبه لإسرائيل واصفا نفسه بأنه وطني كبير، فقد أدان السيد ليبل بقوة الممارسات الدبلوماسية الإسرائيلية الراهنة مؤكدا كذلك على أن الحالة على الأرض، سواء في غزة أو الضفة الغربية، غير مقبولة وغير أخلاقية ولن تفضي سوى إلى المزيد من العنف.

([3]) الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 75، رقم 970-973.

26 - وفي معرض ملاحظته أن كثيرين في إسرائيل يشعرون بأن قوى السلام قد سحقت إلى درجة أن حل الدولتين يبدو مستحيلا في هذه اللحظة، فقد قال إن تجسير الهوة الفاصلة بين إسرائيل والفلسطينيين سوف يتطلب زلزالا بدرجة "8 درجات على مقياس ريختر" يهز خارطة إسرائيل السياسية. وإذ أشار إلى أن المحادثات بين الفلسطينيين والسيد أولمرت قد انتهت، وأن خارطة السيد نتنياهو لا تشمل تغييرا بنسبة 6.5 في الأراضي بالنسبة لحدود 1967 على نحو ما قدمه السيد أولمرت، ولكنها تشهد تغييرا بنسبة 11 أو 12 في المائة، فقد حذر من أنه حتى لو عملت الولايات المتحدة على ترتيب محادثات عن قرب، فإن الخارطة السياسية المطروحة حاليا في إسرائيل لن تتيح تجسير الهوة الفاصلة. ودفع بأن القيادة الإسرائيلية الحالية لم تتعرض لنفس عملية التعلم على نحو ما حدث للحكومات السابقة، وأنهم لا يصغون إلاّ إلى استطلاعات الرأي الإسرائيلية. واعترف السيد ليبل "بقلب كسير" بأنه لا يرى إمكانية لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل المنظور، وأضاف يقول "ليس لدينا مانديلا في إسرائيل بل لدينا نتنياهو وليبرمان". وبدلا من ذلك ففي ضوء أوضاع الرأي العام الحالي الإسرائيلي، أشار السيد ليبل إلى أنه قد يكون من أساليب التكتيك الجيدة أن يتحرك الفلسطينيون لاقتراح حل دولة واحدة تكفل حقوقا متساوية للفلسطينيين مضيفا أن هذا بالنسبة لإسرائيل سيكون كابوسا أكبر بكثير من حل الدولتين.

27 - وفي المناقشة التي تلت، أعرب المشاركون عن الأسف إزاء الصورة الكئيبة التي رسمها السيد ليبل، وحذروا من أن الطريق السياسي المسدود يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة على الأرض. وأكد أحد المشاركين على ضرورة أن يضطلع البرلمانيون في منطقة البحر المتوسط بدور أكبر في عملية السلام، بينما أكد مندوبون عديدون على مسؤولية العالم العربي ولا سيما جامعة الدول العربية في دعم جهود السلام. وفي معرض الإشارة إلى الخطاب الذي ألقاه مؤخرا في القاهرة رئيس الولايات المتحدة أوباما، دعا عددا من المندوبين إلى ممارسة المزيد من الضغوط على الولايات المتحدة من أجل إنهاء النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني. وذكر مشارك آخر أن النهج

التدريجي الذي يتبعه السيد ميتشيل غير كافٍ، وحث على أن يطرح الرئيس أوباما خطة سلام كاملة وشاملة. وشدّد أحد البرلمانيين على ضرورة حث الولايات المتحدة على فرض خارطة طريق جديدة على إسرائيل، بينما دعا برلماني آخر إلى أن تكفل ضمانات دولية قد تصدر مثلا من جانب مجلس الأمن، فيما أعرب مشارك عن الأسف إزاء احتكار الولايات المتحدة لعملية السلام، كما دعا مشاركون عديدون إلى أن تقوم أوروبا بدور أكثر فعالية وتأثيرا. وفي هذا السياق، ارتأى أحد البرلمانيين أن المعادلة الراهنة لا يمكن تغييرها إلاّ إذا ما أصبح طرف ثالث بخلاف الولايات المتحدة مشاركا بصورة فعالة في القضية. وفي الوقت نفسه تساءل مشارك آخر عن مدى فعالية أي تدخل خارجي ما دام الفلسطينيون منقسمين على أنفسهم.

28 - وفي معرض الإجابة عن الأسئلة والتعليقات، ذكر السيد عريقات أن القيادة الفلسطينية خلصت إلى نفس النتيجة التي توصل إليها السيد ليبل، ألاّ وهي أن حكومة إسرائيل الحالية لا تحّبذ حل الدولتين على حدود 1967. إلاّ أن هذا لا يعني أن الفلسطينيين قد ركنوا على اليأس. وفيما أعرب عن الأمل بأنه إن عاجلا أو آجلا فإن تكاليف الحرب والصراع ستكون أعلى مما يستعد الطرفان لتحمله، فقد ذكر أنه ما أن تنضج مصفوفة المصالح فإن السلام سوف ينجم مع إنشاء الدولتين على حدود 1967. وفي معرض مناشدته العالم العربي أن يتعلم أسلوب مخاطبة الغرب بلغة مصالحه، ذكر السيد عريقات أن الأوروبيين موجودون، لا للتناقض مع الولايات المتحدة ولكن لتكميل دورها، فيما شدّد على أن السلام في الشرق الأوسط سوف يقوم على أساس الدولتين على حدود 1967 مع مبادلات متفق عليها، إضافة إلى الأخذ بالديمقراطية في العالم العربي. وردد في هذا الصدد القول المأثور "أنك لا تحارب الأفكار بطلقات الرصاص". وأضاف السيد عريقات يقول أنه لو أمكن التوصل إلى اتفاق نهائي فإن حماس سوف تختفي، ولكن إذا لم يتسّن التوصل إلى اتفاق فهو شخصيا الذي سيختفي. ومن هنا فقد حث الإسرائيليين على أن يتدبروا أمر من سيكونون شركاءهم بعد ذلك.

29 - وقال السيد ليبل أنه فيما كان السيد عريقات محقا عندما أشار إلى أن المسألة تبدو وكأن الفلسطينيين لا يملكون شيئا فيما يملك الإسرائيليون كل شيء، إلاّ أن كثيرا من الإسرائيليين يعرفون أنهم سيواجهون حكم القدر بدورهم باعتبار أن مستقبلهم يتوقف على مصير الفلسطينيين. ومع ذلك ففي هذه اللحظة فإن تقييمه يفيد بأن القيادة الإسرائيلية لا تشارك في هذا الشعور ومن ثم فهي مصابة بفرط الثقة. وفي معرض تحذيره إزاء توقع أي تغيير ملموس في دوافع الفعاليات الدولية أو المحلية، قال إنه ينبغي حمل الإسرائيليين على أن يشعروا بأن أي بديل سيكون أسوأ من حل الدولتين. ثم خلص السيد ليبل إلى أن أكد من جديد قناعته بأن دولة فلسطينية سوف تولد ولكنها ستكون ولادة متعسرة.

الأسس المتعلقة بقضايا الوضع الدائم

30 - في معرض حديثه عن مسألة المستوطنات، ذكر **حيوفري أرونسون**، مدير البحوث والمنشورات في مؤسسة سلام الشرق الأوسط بالعاصمة واشنطن، أن الأثر العملي الرئيسي الناجم عن القرار الإسرائيلي، الصادر بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بفرض وقف مؤقت على تشييد مستوطنات جديدة، تمثل في زيادة وتيرة منح التراخيص بمنشآت جديدة زائدة على المتوسطات التاريخية. وأوضح السيد أرونسون أنه بما أن الضفة الغربية ما زالت خاضعة للإدارة العسكرية، فإن التعبير القانوني عن القرار المتعلق بالمستوطنات يكمن في سلسلة من الأوامر العسكرية التي لا تحوي أي أرقام أساسية بالنسبة لتشييد المستوطنات. وأشار في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة لم تنجح في حمل إدارة نتنياهو على الموافقة على خط أساس فيما يتصل بتحديد ما إذا كان ثمة مخالفة لقرار الوقف من عدمها. وفي الوقت نفسه أوضح السيد أرونسون أن الأمر تم تعديله عندما اتضحت أكثر حقيقة ما أشار إليه هذا الأمر. وتمثلت النتيجة الصافية للتعديلات في تضييق نطاق الأمر ذاته، على نحو ما قال، مضيفا أن عدد أوامر وقف العمل الصادرة خلال تلك الفترة لم يكن متسقا مع المتوسط التاريخي. ولاحظ أن عدم اكتراث مجتمع المستوطنات بمخالفة الأمر ينبع من حقيقة أن أفراد هذا المجتمع كانوا قد بنوا ما يريدون بأعداد كبيرة استباقا

لقرار التجميد وأنه قد صدرت وعود بإعطاء تراخيص جديدة لدى انتهاء سريان الأمر.

31 - في الوقت نفسه ذكر السيد أرونسون أن الأوامر التي صدرت تاريخيا بتجميد المستوطنات لم يكن لها أي دور في عمليات الجلاء الإسرائيلية عن الأراضي حيث استمر نشاط الاستيطان حتى اليوم الذي كانت غادرت فيه قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي معرض الإشارة إلى سيناء وغزة قال إن الانسحاب الإسرائيلي حدث في أعقاب تغيير في منظور الأمن مما لم يتطلب لا وجودا فعليا للقوات الإسرائيلية ولا مواصلة للمستوطنات. وفي كلا النموذجين كان قد صدر قرار يقضي بأن إسرائيل تحقق أمنها أكثر نتيجة الجلاء والانسحاب. ولدى النظر إلى الضفة الغربية اليوم ارتأى السيد أرونسون أن ثمة رأيا يتسرب حاليا في دوائر واشنطن، ومفاده أنه ما أن تحل قضايا الحدود والأمن فإن السياق الأمني سوف يتغيّر إلى النقطة التي تصبح فيها مسألة المستوطنات أقل أهمية.

32 - وفيما يتعلق بمسألة القدس، ذكرت **هيلينا كوبان** الكاتبة والباحثة في الشؤون الدولية والمدير التنفيذي لمجلس مؤسسة المصلحة الوطنية أنه منذ أوسلو ساد الافتراض بأن مسألة القدس بلغت من الصعوبة لدرجة أن يفرض إدراجها عند نهاية جدول أعمال التفاوض جنبا إلى جنب مع قضية اللاجئين، بانتظار وقت يشهد بناء لقدر كافٍ من الثقة بين القيادة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية بحيث يصبحان على استعداد لبحثها. وفي الوقت نفسه ذكرت أن القدس الشرقية يتم استقطاعها باطراد عن باقي الضفة الغربية، وأن مستوى الثقة بين الجانبين أصبح يتهاوى إلى القاع بصورة متزايدة. واقترحت السيدة كوبان أن توضع مسألة القدس حاليا في صدارة جدول أعمال التفاوض، مع تبنيّ نظرة جديدة تماما بشأن إمكانية أن تساعد مسألة القدس على كسر الجمود عن كثير من القضايا الشائكة الأخرى. وأوضحت أنه فيما يقضي القانون الدولي بأن فلسطيني القدس هم سكان الضفة الغربية المحتلة، ومن ثم يستحقون أوجه الحماية التي تقضي بها اتفاقية

جنيف الرابعة[4] فيسمح لهم بقدر كبير من الحرية للسفر ودفع الضرائب الإسرائيلية، كما أن من حقهم الحصول على المزايا الاجتماعية الإسرائيلية، إلا أنهم أصبحوا إلى حد بالغ تحت رحمة التخطيط الإسرائيلي المعادي للفلسطينيين، فضلا عن اللوائح الخاصة بالتخطيط العمراني الإسرائيلي، ودون أن يتمتعوا سوى بالنذر اليسير من الحقوق المدنية والسياسية، بل هم خاضعون لتكتيكات الضغوط الإسرائيلية بما في ذلك أوامر هدم البيوت والتهديدات بسحب تراخيص إقامتهم أو التحقيق في مراكزهم الضريبية.

33 - وبالإضافة إلى إمكانية أن يضطلع سكان القدس بدور توفيقي في هذا الخصوص، أوضحت السيدة كوبان أن ثمة طرقا أخرى عديدة يمكن بها للمدينة أن تخدم من أجل التوفيق بين مفهومي دولة واحدة أو دولتين. ونوهت بصدور دراسة حديثة مؤخرا، أوضحت أنه في أي نموذج لدولتين فإن مقتضيات الحوكة في المدينة سوف تفضي إلى مستوى عميق من التنسيق بين الدولتين. ثم أشارت إلى أن مسألة أمن الحدود داخل المدينة ما برحت مسألة جوهرية بالنسبة لتحديد مركزها في المستقبل وللدور الذي يمكنها أن تقوم به في الجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين على صعيد واحد. وقالت إنها في ظل أي حل لدولتين يمكن إما تقسيم المدينة على نحو ما تم اقتراحه في مبادرة جنيف، أو عدم تقسيمها بوصفها كيانا منفصلا عن أي من الدولتين. وطبقا للسيناريو الأول اقترحت أنه حتى مع الفصل العرقي فإن احتياجات التنسيق ستكون عميقة. وبالنسبة للسيناريو الثاني أشارت إلى أن الوضع الخاص المقترح لمدينة القدس في خطة التقسيم التي طرحتها الأمم المتحدة نظر إليه على أنه إمبريالي واقترحت صيغة جديدة وصفتها بأنها "الوضع القائم بذاته رقم 2". وفي ظل هذا النموذج يمكن أن يحمل سكان القدس المواطنة الإسرائيلية أو الفلسطينية ويلتئم عقدهم بوصفهم هيئة سياسية في القدس لأغراض الحوكمة البلدية للعاصمة الكبرى. كما أن المدينة ستكون منطقة منزوعة السلاح مع ضرورة بذل

([4]) اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 (الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 75، رقم 973).

جهود لتمكين الحجاج من جميع الأديان من زيارة المدينة. وأوضحت السيدة كوبان أنه في ظل هذا النموذج يمكن لحسن التعاون على حوكمة المدينة أن يكون مشروعا مشتركا يعتز به قادة دولتي المستقبل، إسرائيل وفلسطين. ومع ذلك فقد اعترفت بأنه في ظل الظروف الراهنة بكل صعوبتها البالغة بالنسبة إلى فلسطينيي المدينة، فإن من الصعوبة بمكان تصور كيفية التحرك من النقطة الراهنة إلى ما بعدها.

34 - وفي معرض تناول مسألة الحدود، أكد **سامح عابد** رئيس اللجنة المعنية بمفاوضات الأراضي والحدود بمنظمة التحرير الفلسطينية ووزير الأشغال العامة والإسكان السابق بالسلطة الفلسطينية أن ''مشروع الاستيطان'' غير قانوني وضار بالمصالح الفلسطينية في آن معا. وأوضح أن الفلسطينيين محرومون من سبل الوصول إلى الأراضي التي توجد بها المستوطنات وما حولها فضلا عن استخدامها والانتفاع بها، وأن ثمة فصلا عنصريا متزايدا في الضفة الغربية حيث يخضع الإسرائيليون للقانون المحلي فيما يخضع الفلسطينيون للقانون العسكري الإسرائيلي. وفيما أوضح أن الجدار العازل ينحني بصورة ملحوظة بعيدا عن الخط الأخضر، فقد فنّد السيد عابد الزعم الإسرائيلي بأن الجدار ما هو إلاّ تدبير أمني مؤكدا بدلا من ذلك على أنه جزء لا يتجزأ من مشروع الاستيطان، حيث أن هذا الجدار يؤدي كذلك إلى تسهيل توسع المستوطنات في المستقبل. ولاحظ أنه في كثير من المناطق فإن الطريق لا يتماشى مع المناطق المبنية بالفعل ولكن بالأحرى مع خطط التعمير الإسرائيلية الرامية إلى نمو مستقبلي في حركة الاستيطان. ولدى طرحه وصفا تفصيليا للهياكل الأساسية للاستيطان، لاحظ السيد عابد أثره الضار على الحياة اليومية والاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني، فضلا عما ينجم عنه من نتائج بالغة الصعوبة بالنسبة لمصالح الفلسطينيين في الأجل الطويل، موضحا أن المستوطنات والمخافر الأمامية والجدار وحركة تشييد الطرق الإسرائيلية لا تترك سوى نسبة 54.5 في المائة من مساحة الضفة الغربية لاستخدام الفلسطينيين وتحركاتهم.

35 - وأعاد السيد عابد إلى الذاكرة ما حدث في عام 1988 عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية بصدد القبول بحدود 1967، وتخلّت من ثم عن المطالبة بنسبة 78 في المائة من الوطن التاريخي للفلسطينيين، وقررت أن تركز على جهود الاستقلال على نسبة 22 في المائة المتبقية. وأكد على أن من الأهداف الرئيسية للفلسطينيين ما يتمثل في الحصول على حيز فعلي بما في ذلك سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تمكّنهم من تحقيق تنميتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤكدا على ضرورة قيام دولة فلسطينية متكاملة مساحيا تقوم على أساس حدود 1967 وتكون عاصمتها القدس الشرقية. ولدى استعراض المفاوضات التقنية المتعلقة بمسألة الأراضي، أعرب السيد عابد عن أسفه لأن إسرائيل تراجعت عن التعامل مع مسألة الحدود بوصفها إحدى قضايا الأولوية. ومع ذلك قال إنه قد تم إرساء بعض المبادئ الأساسية بما في ذلك الاتفاق على أن حدود 1967 مع الأخذ بمبادلات ملائمة، ينبغي أن تكون هي خط الأساس، فضلا عن ضرورة إيجاد صلة إقليمية بين أراضي غزة والضفة الغربية برغم أن الأمر ما زال يستوجب الاتفاق على وضع الصلة المذكورة.

36 - وعن مشكلة اللاجئين، أكد **مايكل كينغزلي نيناه**، مدير المكتب التنفيذي للأونروا، على الجوانب الإنسانية من قضية اللاجئين، ولاحظ أن اللاجئين، الذين ينجون بأنفسهم من النزاعات والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان ويلتمسون الحماية في بلدان أخرى يعيشون أسرى الإحساس بالألم وبنفسية تتصل بحالة التشرد وبحنين غامر إلى ما ضاع منهم. وفيما يتجاوز العواقب الإنسانية، أوضح أن أحوال اللاجئين كثيرا ما ينجم عنها بدورها قضايا ذات أبعاد إقليمية ودولية. واسترجع الأمثلة السابقة التي عمد فيها مجلس الأمن إلى الاعتراف بأوجه الترابط المختلفة بين النزاع المسلح وبين انتهاكات حقوق الإنسان وتدفقات اللاجئين بما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي ضوء جميع الآثار المتنوعة والمترتبة على تدفقات اللاجئين قال إنه لا غنى عن التصدي لقضايا اللاجئين بوصفها جزءا من أي حلّ فعّال للنزاعات بما في ذلك ما يجري في سياق النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وشدّد على أن أحوال

المعاناة الإنسانية وأحاسيس الفقد والحرمان ما زالت تشكل شعورا يساور بقوة كل مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين كما أن شعورهم بقسوة اللجوء ما زال بدوره قويا على نحو ما هو الحال بالنسبة إلى اللاجئين في أماكن أخرى. وأكّد على أن الزمن لم ينل من شعورهم بالظلم ولا مطالبتهم بالاعتراف ولا رغبتهم في التوصّل إلى حلول عادلة ودائمة لمحنتهم.

37 - وفيما يتعلق بموقع قضية اللاجئين ضمن عملية السلام أشار السيد كنغزلي نيناه إلى أنه في أعقاب أحداث 1948 كانت قضية اللاجئين تتصدر جهود الوساطة العالمية. ومع ذلك فمنذ أواخر الثمانينات تحوّل مدّ الاهتمام إلى جوانب أخرى في النزاع دون أي وضوح يتعلق بموقع اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق حل للدولتين. وفي مسار هذا التطوّر ذكر أن قضية اللاجئين حوِّلت إلى مفاوضات الوضع الدائم، ولاحظ في الوقت نفسه أن مفاوضات الوضع الدائم ما برحت بطيئة في تقدّمها، وأن قضية اللاجئين أصبحت بالتالي في موقع تراوح مكانها إلى غير ما نهاية. كما أوضح أن كلا الطرفين، فضلا عن المجتمع الدولي، إنما يدفعون ثمنا فادحا إذ يتبنون نهجا شاملا من شانه أن يحرم اللاجئين الفلسطينيين من أن يرفعوا بحق أصواتهم سعيا إلى التماس تسوية سلمية. وذكر أن الأونروا تناشد المجتمع الدولي أن ينظر في أهمية مسألة اللاجئين عندما يعاود اتباع النهج الحالي إزاء المفاوضات. وفي هذا السياق دعا إلى آلية تتيح تسليط الضوء على مصالح وشواغل اللاجئين في ساحة المفاوضات موضحا أن اللاجئين الفلسطينيين يشكّلون دوائر واسعة ومهمة، ولا ينبغي أن تلقى أصواتهم التجاهل في عملية السلام، ومشدّدا على أن من شأن نهج يشمل منظور اللاجئين أن يعزّز مشروعية ومصداقية واستدامة عملية السلام.

38 - وفيما يتعلق بقضية المياه بوصفها من قضايا الوضع الدائم، أكّد **بيتر غوبسر**، الرئيس السابق لمؤسسة المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى على نقص إمدادات المياه في الشرق الأوسط. وتعرّض بالتفصيل إلى التوزيع غير المتكافئ للمياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفيما لاحظ أن استخدام المياه في عام 1998 للفرد من الإسرائيليين كان يزيد بأكثر من أربع مرات عن نصيب الفلسطينيين، فقد أوضح أنه في

ضوء الزيادة السكانية اللاحقة فإن أرقام اليوم بالنسبة للاستخدام المطلق للمياه للفرد بين الفلسطينيين سوف تكون أقل بكثير بينما تمتلك إسرائيل التكنولوجيا التي تتيح زيادة ما تتلقاه من إمدادات. وفي إشارة خاصة بشأن غزة قال إنه نظرا للضغوط السكانية القاسية والافتقار إلى مصادر بديلة، فإن غزة تبالغ في سبل الانتفاع من المياه مما يسبب تدهورا شديدا للغاية في نوعية المياه.

39 - وفي معرض التفصيل بشأن أسلوب تقسيم المياه المتاحة بين إسرائيل وفلسطين، أكّد السيد غوبسر على أهمية النظر إلى الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية القائمة وإلى القانون الدولي فيما يتصل بتقسيم الموارد المائية وإلى موقفيْ الطرفين. وأوضح أن الاعتراف بضرورة تناول قضية المياه بدأ يظهر لأول مرة فيما يسمى باتفاق أوسلو لعام 1993[5] ثم أعقب ذلك في عام 1995 وفي الاتفاق المؤقت[6] اعترفت إسرائيل بحقوق المياه الفلسطينية ولكنها شدّدت أيضا على الحاجة إلى الحفاظ على التوزيع الراهن للمياه. وفيما أكّد على المبدأ القانوني الدولي الذي يقضي بتكافؤ توزيع المياه على أساس الفرد، فقد أوضح أنه بما أن التوزيع الراهن للمياه ينحاز بوضوح لصالح إسرائيل، فإن ثمة بوْنا شاسعا للغاية بين إصرار الفلسطينيين على تطبيق مبدأ التوزيع المنصف للفرد وبين موقف إسرائيل بضرورة استخدام التوزيع السابق بوصفه عامل التحديد الحاسم في أي اتفاق في المستقبل. وإذ أعرب عن تأييد التوزيع المنصف للفرد بالنسبة للمياه الجوفية والسطحية، لاحظ السيد غوبسر أنه برغم أن إسرائيل تسيطر على كثير من الأدوات التكنولوجية التي تتيح لها زيادة إجمالي الإمداد من المياه، فإن الهياكل الأساسية اللازمة لإعادة توزيع إمدادات المياه الجوفية والسطحية ليست متاحة حتى الآن بالنسبة للفلسطينيين لكي يفيدوا من إعادة التوزيع. وخلص السيد غوبسر إلى التأكيد على أن المياه لا ينبغي أن تخضع للعبة الغالب والمغلوب، واقترح عددا من الخطوات التي

([5]) إعلان المبادئ بشأن الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي، أوسلو، 13 أيلول/سبتمبر 1993.

([6]) الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن العاصمة، 28 أيلول/سبتمبر 1995.

يمكن أن تتخذها كل من إسرائيل والفلسطينيين لزيادة، أو تحسين، استخدام الإمدادات المائية لكل طرف. وقال إنه في استخدام هذه التقنيات يمكن لكمية المياه المتوافرة أن تزيد بصورة ملموسة بحيث يزيد ما يخصّص للفلسطينيين على أساس الفرد دون أن يتعيّن تخفيض نظيره المخصص على أساس الفرد للإسرائيليين.

40 - وفي المناقشة التي تلت اتصلت الأسئلة والتعليقات بمواضيع شتى منها خطة تقسيم القدس. وطرحت دعوات لتجديد التأكيد على القانون الدولي وعلى إدراج البعد الإقليمي لدى معالجة قضية المياه فضلا عن مناشدة بتقديم مقترحات يخرج بها الاجتماع على أن يتم إبلاغها إلى صانعي القرارات.

41 - وفي الملاحظات الختامية لمجموعة النقاش وصفت السيدة كوبان خطة التقسيم بأنها شهادة الميلاد للدولة الإسرائيلية والدولة الفلسطينية[7]. في الوقت نفسه سلّمت بأن ما يسمى بنموذج الكيان القائم بذاته بالنسبة للقدس ربما يكون معيبا بل وله أبعاده الإمبريالية، ولكنها أكّدت على أنه يمكن أن يكون من المستصوب السعي لإبقاء المدينة موحّدة في سياق حلّ لدولتين. وأوضحت أنه فيما تكافح القيادات إزاء التفاصيل الدقيقة لمشكلات الحوكمة البلدية فإنها سوف تخلق كذلك نموذجا لدولة مشتركة بين قوميتين إذا ما أثبت حلّ الدولتين استحالته. ولاحظ السيد كنغزلي نيناه الطابع الخلافي لقرار الجمعية العامة 194 بشأن اللاجئين الفلسطينيين، ولكنه ذكر أن الأونروا تنظر بالفعل إلى القرار على أنه ملزم للوكالة وترغب في رؤيته وقد وضِع موضع التنفيذ في عملية المفاوضات. وأعرب السيد غوبسر عن الأمل في أن ينظر كلا الطرفين وكذلك حكومة الولايات المتحدة في تطبيق قانون المياه الدولي، واتفق مع النقطة التي تفيد بأن المياه قضية أوسع من أن يقتصر الانشغال بها على إسرائيل وفلسطين. وأضاف القول بأن البنك الدولي وأطرافا أخرى تأخذ في الاعتبار باستمرار جميع الأطراف المشاطئة عند اتخاذ إجراءات توزيعات المياه أو تعديل هذه الإجراءات.

([7]) الأمم المتحدة - *مجموعة المعاهدات*، المجلد 75، رقم 970-973.

الجلسة العامة الثانية

الخروج من الحالة الراهنة: خلق مناخ سياسي يفضي إلى تقدّم عملية السلام

النهج الدولية والإقليمية إزاء تعزيز التوصّل إلى حلّ شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني

42 - ذكر **دوغلاس و. كيميك**، سفير الولايات المتحدة لدى مالطة، أن الطلبات التي طرحت في الاجتماع من أجل إجراء تنفرد باتخاذه الولايات المتحدة إزاء إسرائيل وفلسطين، لا تعترف بالنهج التعاوني الجديد الذي تتبعه الولايات المتحدة إزاء السياسة الخارجية. وتطرّق إلى عزم إدارة أوباما على أن تكون وسيطا نزيها مؤكّدا على أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني استمر لوقت أطول من اللازم وانطوى على تكاليف أفدح من اللازم بالنسبة لشعب إسرائيل وكذلك للمجتمعات والدول العربية المحيطة. وأشار إلى أن إستراتيجية الولايات المتحدة ما زالت تتمثل في اتباع نهج ذي شعبتين من أجل التوصّل إلى هدف دولتين مستقلتين ذاتيا وتتمتعان بكفاءة العمل الكاملة وهما إسرائيل وفلسطين بحيث تتعايشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن. والشعبة الأولى في رأيه تتمثل في تشجيع الطرفين على الدخول في مفاوضات من أجل التوصّل إلى اتفاق بشأن جميع قضايا الوضع الدائم. أما السبيل الثاني فيتمثل في مساعدة الفلسطينيين على بناء اقتصادهم ومؤسساتهم السياسية. وحثّ السيد كيميك الطرفين على العودة إلى المائدة بغير شروط مسبقة، وأضاف أن العدل والإنصاف لا بد أن يوجّها هذا الجهد المبذول. وأشار إلى أن الرئيس أوباما كان قد أوضح أن استمرار نشاط الاستيطان الإسرائيلي أمر يفتقر إلى الشرعية كما أضاف أن ليس من "اللائق" تجاهل الرئيس. وذكر أن الرئيس أوباما أكّد كذلك على أن لا يقتصر أمر فلسطين على أن تكون مجرد مجمع للعنف ومعاداة السامية ولكن أن تكون دولة قومية قادرة على البقاء من الناحيتين الاقتصادية والسياسية مضيفا القول أن قيادة بلاده كانت تتوخّى عدم الإغراق في تشخيص الأمور بحيث تتيح أكبر قدر من المرونة أمام الأطراف وبما يفسح المجال أمام نجاح المفاوضات على ضوء شروط ومصالح الذين سيتأثرون بصورة مباشرة عن سواهم من هذا الوضع.

43 - وأحال إلى مستشار الأمن القومي بالولايات المتحدة في إدارة الرئيس كارتر، البروفيسور زبغنيو بريجينسكي، قائلا إن ما يعتقده هو تفصيل معقول في رؤية الرئيس أوباما، وتلك رؤية تنطوي على تسوية النزاع على أساس حدود 1967 مع المبادلات الملائمة وتعويضات الأراضي لفلسطين واستيعاب لاجئي فلسطين في الأراضي الفلسطينية، مع التعويض وإصدار اعتذار علني بالنسبة للذين تعرّضوا للتشريد، وتقاسم القدس بحيث تتخذ إسرائيل عاصمتها في الغرب وتتخذ فلسطين عاصمتها في الشرق، فضلا عن المشاركة في المدينة القديمة تحت إشراف دولي ومرابطة قوة دولية على طول نهر الأردن لحفظ أمن الجانبين. وفيما لاحظ أن الولايات المتحدة تعمل مع الطرفين لاستئناف المفاوضات بشأن قضايا الوضع الدائم بأسرع ما يمكن في ظل جدول زمني مطروح، ويهدف إلى الوصول بها لنتائج ناجحة، فقد دعا إلى أن تتيح المفاوضات التقدّم على مجموعة مختلفة من المسارات، بما في ذلك المباحثات المباشرة الرفيعة المستوى لإرساء إطار عمل وإشاعة جو إيجابي وهي المحادثات عن قرب التي تتناول القضايا الرئيسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وبين الولايات المتحدة وفلسطين، إضافة إلى محادثات مباشرة أقل مستوى يعمل فيها المفاوضون على تدارس تفاصيل القضايا ذات الصلة. وأعرب عن الأمل في أن يكون الاجتماع الراهن جزءا مناسبا من هذا النهج ولكنه حذّر من مجرد الاقتصار على استعراض مآسي الماضي.

44 - وحثّ السيد كيميك من أن تضيِّع الأطراف الفرصة السانحة التي يتيحها صوت الرئيس الحالي للولايات المتحدة الذي يتسم بالرزانة والإنصاف، وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة سوف تحترم بصورة كاملة أي طرف يحترم المبادئ الديمقراطية بأكملها. وفي هذا السياق أكّد على أن حماس لا بد من الحكم عليها عند صندوق الاقتراع محذّرا من أن أي انتخاب وحيد تم في عام 2006 لا يمثل منحة دائمة بغير حدود. وأضاف يقول إن مجرد أن ينتخب الطرف المعنيّ ديمقراطيا شيء وأن يحكم ديمقراطيا شيء آخر. وذكر أن الولايات المتحدة كانت واضحة مع حماس عندما طلبت من هذا الطرف إلقاء سلاحه واحترام الاتفاقات السابقة والاعتراف بإسرائيل. ثم خلص إلى

القول بأنه يتصوّر أن السلام لا يتم التوصّل إليه من خلال جانب يردّد ما حاقه في الماضي من ضروب الأذى أو من جانب آخر يسعى إلى إلحاق أضرار موازية في الوقت الحاضر. وإذا ما كان السلام مرغوبا بحق فحينئذ لا بد أن يعمل الجانبان من أجل التوصّل إلى العدل.

45 - أما السيد **زياد سابسابي** نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الاتحاد، البرلمان الاتحادي للاتحاد الروسي، فقد أعرب عن تأييد الاتحاد الروسي لإنشاء دولة فلسطينية على حدود 1967 مع المبادلات المتفق عليها. وذكر أنه يتطلّع إلى استئناف سريع للمفاوضات بحيث تفضي إلى حلّ دائم. وإذ أكّد على أهمية حل مشكلة المستوطنات بحيث تبدأ بعد ذلك المفاوضات، فقد دعا إلى تجميد كامل لجميع أنشطة الاستيطان. ووصف أي قرارات تتخذ من جانب واحد بشأن قضايا الوضع الدائم بأنها غير منطقية مؤكدا على الحاجة للعمل على التوصل إلى قرارات مقبولة من جانب كلا الطرفين. وفي معرض التشديد على الحاجة الماسة لتوحيد الصفوف الفلسطينية ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية أعرب عن تأييده للرئيس عباس الذي يجتمع إلى أعضاء حكومته بصورة منتظمة، وكان أحدثها يوم 16 كانون الثاني/يناير في موسكو. وذكر كذلك أن الاتحاد الروسي سيواصل العمل مع حماس موضحا أن رئيس المكتب السياسي لحماس زار موسكو قبل عدة أيام مضت.

46 - وقال السيد سابسابي أن المهمة الرئيسية الآن لم تعد تتمثل في تكرار سرد المأساة الإنسانية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية ولكن في كفالة حياة لائقة على صعيدها من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفيما أكّد على أن الصواريخ التي تطلق من غزة إلى إسرائيل أمر غير مقبول، إلاّ أنه شدّد على أن مواطني غزة لا ينبغي أن يظلوا رهائن؛ فالضحايا الرئيسيون لسياسة العقاب الجماعي هم من النساء والأطفال على نحو ما قال محذّرا من أن هذه الحالة لن تفضي إلاّ للمزيد من الراديكالية والعنف. وحثّ السيد سابسابي على أن تؤدي الرباعية دورا أكبر، وأشار إلى أن حكومته دعت الرباعية إلى موسكو للاجتماع على مستوى وزراء الخارجية للنظر في الطرق التي تكفل دفع عملية السلام إلى الأمام. وذكّر المشاركين بأن الاتحاد

الروسي ينظر في أمر انعقاد مؤتمر دولي في موسكو، معربا عن قناعته بأن ثمة جهودا تبذل ومن شأنها أن تفضي إلى دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام مع إسرائيل على أن يتم ذلك في مستقبل ليس بالبعيد تماما. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي يؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط وينهض بدوره في إطار المجتمع الدولي بوصفه قوة كبرى تفهم مسؤولياتها. وفي معرض ملاحظة الرغبة في إيجاد حلول تقوم على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أكّد على ضرورة أن يعمل مجلس الأمن على التماس الطريقة السليمة في هذا الخصوص. ومعنى ذلك أن يجد أولا الصيغة المنشودة التي من شأنها إقناع إسرائيل بوقف بناء المستوطنات من أجل إتاحة الفرصة لاستئناف المحادثات. كما لاحظ أن من شأن قرار بالوقف من هذا القبيل أن يؤدّي إلى تفعيل الدبلوماسية البرلمانية ويعزّز التضامن بين الدول العربية.

47 - أما **روبرت رايد برغ**، مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة خارجية السويد، فقد وصف النصف الثاني من عام 2009، الذي كانت بلاده تقود فيه الاتحاد الأوروبي بأنه كان فترة صعبة نسبيا للمنطقة. فجهود الولايات المتحدة من أجل خلق مناخ يفضي للتفاوض من خلال فرض تجميد على المستوطنات كان مصيرها الإحباط. كما أن تقرير غولدستون[8] آثار جدلا دوليا، فضلا عن استمرار الحالة الخطيرة في غزة ثم في القدس بين وقت وآخر. وقال السيد رايدبيرغ أنه من أجل أن يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز عملية للتفاوض مزوّدة بفرص للنجاح، فإن عليه أن يتخذ موقفا واضحا من التطورات الحاصلة على الأرض، وهي التي تؤدّي إلى خطر يلحق بإمكانات التقدّم؛ فالمفاوضات لن تبدأ ولن تؤدي إلى نتائج إذا ما استمرت حقيقة أن يظل المفاوضون في حالة تناقض حاد للغاية مع مواقف شعوبهم. ولاحظ أن عمليات القصف الانتحارية وهجمات الصواريخ تقوّض مصداقية المفاوضين الإسرائيليين؛ فيما تؤدي سياسة الاستيطان بدورها إلى تقويض مصداقية المفاوضين الفلسطينيين، مضيفا أن الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية يمكن أن ينجم عنها نتائج متفجرة كما أن إغلاق

([8]) A/HRC/12/48.

غزة لن يفيد إلاّ في تقوية حماس فيما يقوّض السلطة الفلسطينية. وذكر أن الاتحاد الأوروبي حاول التصدّي لهذه الأمور سواء من خلال الدبلوماسية الهادئة أو من خلال الإجراءات العلنية.

48 - وفيما يتعلق بالنتائج التي توصل إليها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2009، لاحظ السيد رايد بيرغ أنه يتوافر تأييد قوي لتحقيق نتائج شديدة الوضوح. وقال إن النتائج المذكورة كفلت إعادة تأكيد سياسي من خلال طرح الأهداف الأساسية لعملية التفاوض. وفي معرض إيضاح أن قرارات حكومة إسرائيل بشأن الكثير من قضايا الوضع الدائم أدت إلى انتشار مخاوف حقيقية بين صفوف الفلسطينيين بأنهم قد يستدرجون إلى عملية مطوّلة لا يلوح أمامها سوى فرصة محدودة للنجاح، أكّد على أن توقّعات المجتمع الدولي ينبغي طرحها بصورة صريحة ابتداء من ضرورة التعامل مع جميع قضايا الوضع الدائم. وفيما استعاد ما وجّه إلى انتقاد بأن الاتحاد الأوروبي، من خلال طرح تطميناته المعادة قد صادر على المفاوضات، فقد شدّد على أن الاتحاد الأوروبي شعر بأن الإجراءات المتخذة على الأرض كانت هي التي تصادر على المفاوضات وأن النتائج جاءت مستندة إلى القانون الدولي. وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتأييد الولايات المتحدة في إعادة إطلاق المفاوضات وكفالة التأييد العملي بهدف الإبقاء على شريك فلسطيني حقيقي، فيما استرعى الانتباه إلى النتائج المرموقة التي توصلت إليها السلطة الفلسطينية من خلال تحسين سبل الإدارة المالية ودعم حالة الأمن في الضفة الغربية، وهي خطوات رامية إلى تمهيد الطريق أمام وجود دولة فلسطينية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعو بدوره جميع الفلسطينيين إلى تعزيز صفوف المصالحة خلف الرئيس عباس مؤكدا على أهمية تجنّب الانقسام الدائم بين غزة والضفة الغربية. وأخيرا، أكد على أهمية البعد الإقليمي مضيفا أن الاتحاد الأوروبي لديه نطاق واسع يتفرد به من أدوات العمل مع المنطقة. وخلص السيد رايدبيرغ إلى الدعوة لمشاركة دولية مكثّفة بشأن المسألة، مع الإعراب عن الأمل في أن تشكّل المحادثات عن قرب منطلقا يفضي إلى المفاوضات المنتظمة.

49 - وقال **روبرت دان**، رئيس الشؤون السياسية الإقليمية بمكتب منسّق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط، أنه اتساقا مع التزام الأمم المتحدة إزاء إسرائيل والفلسطينيين، فإن الأمين العام كان الشخصية الرئيسية الوحيدة في الرباعية الذي لديه مبعوث رفيع المستوى موجودا على الأرض في القدس هو روبرت سرّي، الذي كان يتنقل بشكل مكوكي يوميا تقريبا بين الطرفين. ولاحظ أن أدوار المنسّق الخاص للأمم المتحدة كانت تتمثل في محاولة الحفاظ على إطار معياري يمكن من خلاله عقد مناقشات دولية بحيث أن يكون هو عين وأذن المجتمع الدولي على الأرض، وأن يعمل بوصفه آلية تنسيق لجميع وكالات الأمم المتحدة في المنطقة، وأن يمارس دورها في نطاق الرباعية ثم يقدم تقاريره إلى مجلس الأمن. وفي معرض ملاحظة أن مشاركة الأمم المتحدة تستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام قال إن من مسؤولية إسرائيل أن تسلّم الأرض ولكن من مسؤولية الجميع الحفاظ على السلام. ومن أجل إضفاء المصداقية على المفاوضات حث السيد دان جميع الأطراف الفاعلة على المساعدة على تضييق الهوّة الفاصلة بين المسائل المطروحة على المفاوضين، ومع الحفاظ على التطوّرات على الأرض. وأوضح أن الأمم المتحدة، ومعها قوى الاتحاد الأوروبي والقطاعات الأوسع من المجتمع الدولي، ما زالت تتخذ موقفا معياريا واضحا بشأن المستوطنات والقدس الشرقية وبشأن عدم اتساق التفاوض حول الوضع الدائم بينما تجنح التطورات على الأرض إلى أن تصادر على نتائج المفاوضات. كما أكد السيد دان على الحاجة إلى الرصد الفعّال لما يجري على الأرض فضلا عن كفالة حوافز فعّالة، ورحّب بما يتم تدريجيا من التمكين الذاتي للسلطة الفلسطينية وتحسين الأداء على الأرض مؤكدا على الحاجة إلى أن تستجيب إسرائيل بصورة بنّاءة إزاء تلك التطورات سواء على الأرض أو على الصعيد السياسي.

50 - في الوقت نفسه أعرب السيد دان عن القلق إزاء غزة مؤكدا على أن المعالجة الراهنة لهذه الحالة إنما تتيح تمكين المهرِّبين والمتشددين مع عدم التمكين لنشاط الأعمال التجارية المشروعة والمجتمع المدني. وفي معرض ملاحظة أن الأمم

المتحدة كانت تتصدر الجهود المبذولة من أجل تركيز الطاقات الدبلوماسية على طرح استراتيجية مختلفة بالنسبة لغزة، اقترح اتخاذ خطوة أولى تتمثل في بدء إعادة إعمار ملموس للقطاع تحت إشراف الأمم المتحدة. وفيما أكد على أهمية وحدة الفلسطينيين من أجل المفاوضات أعرب عن قناعته بأن التوحيد من المستبعد كثيرا أن يحدث إلاّ بعد توضيح قضايا الوضع الدائم. وفي هذا السياق قال إن المحادثات عن قرب يمكن أن تهيئ السبل للقيام بدور يضطلع به طرف ثالث ولكنها لا بد أن تتحول إلى المفاوضات المباشرة بأسرع ما يمكن. وفيما لاحظ أن ليس بوسع أطراف ثالثة أن تفرض الحلول قال إن المواقف الدولية القوية بشأن قضايا الوضع الدائم لن ينجم عنها بالضرورة ضرر يلحق بآفاق النجاح. وخلص السيد دان إلى التأكيد على أن الزمن عنصر جوهري باعتبار أن الحالة لن تستمر على جمودها وذلك في ضوء الأحوال السياسية المحلية وتطور الحقائق الماثلة على الأرض.

51 - أما بيان **عمرو موسى** الأمين العام لجامعة الدول العربية فقد تلاه **هشام يوسف** مدير مكتب الأمين العام. وفي معرض الإشارة إلى الأحوال المتفجرة في غزة والقدس، فضلا عن حالات التوتر بين إسرائيل وسورية وحزب الله، أكّد على أن استمرار الحالة الراهنة لا يعد خيارا. ومع ذلك قال إن الفلسطينيين لا ينبغي أن يعودوا إلى مائدة المفاوضات بأي ثمن. وذكر السيد يوسف أن الجامعة العربية لا تشارك الرأي بأن أوباما رئيس الولايات المتحدة كان مخطئا عندما أصرّ على فرض تجميد على المستوطنات باعتبار أن هذا كان بإمكانه إتاحة بدء المفاوضات بطريقة صحيحة وعلى أساس شروط واضحة. وأكّد على أنه إذا ما استحال التوصّل إلى تجميد للمستوطنات، فإن الناتج الدائم لا بد من توضيحه الآن بقدر من التفصيل. وفيما دفع بأنه لم يعد كافيا الاقتصار على ذكر هدف إنشاء دولتين أوضح أن كلا من جانبي النزاع أتيح له وقت للتفاوض مرة ومرات مع طرح بدائل عديدة من أجل التوصّل إلى قرار، مؤكدا على أن ما تدعو الحاجة إليه الآن ليس الحلول ولكنه الإرادة السياسية. وأكد كذلك على الحاجة إلى طرح إطار زمني واضح للمفاوضات فضلا عن آلية متابعة وخطة بشأن ما يتعيّن القيام به

في حالة عدم الامتثال. وفي معرض الإشارة إلى العرض الذي قدمه السيد ليبل الذي أوضح أن الأمر يتطلب "زلزالا" لتفعيل أي تحرّك سياسي في إسرائيل قال إن الزلزال قد يأتي بأسرع كثيرا مما نتخيّل.

52 - وفي الختام، حثّ السيد يوسف على أن يولي العالم بأسره، بما في ذلك البلدان العربية، دعمه لجهود السلام لا بالكلمات فحسب ولكن أيضا بالأفعال، مؤكدا من جديد على أن العالم العربي ملتزم بمبادرة السلام العربية. ولكن في غيبة استجابة إيجابية من جانب إسرائيل وتقلّص تأييد الرأي العام فإن أي يد ممتدة إلى إسرائيل لا تعني أن البلدان العربية سوف تقبل بدولة فلسطينية مصطنعة أو عميلة، أو أنها ستواصل القبول بالصيغة الإسرائيلية للحالة الراهنة. وقال إنه بقدر ما يعني الأمر الجامعة العربية، فإن الاحتلال سيظل هو المشكلة مضيفا أنه إما أن يتاح كسر حالة الجمود الراهنة ومن ثم ينفسح الطريق نحو السلام، وإما أن يقع سيناريو يوم الحشر وينفجر الموقف. وخلص إلى القول بإن السيناريوهات الأخرى تشمل حلا يفرضه مجلس الأمن وهو أمر تدرسه حاليا الجامعة العربية أو حلا على أساس الدولة الواحدة الذي كان حتى الآونة الأخيرة أمرا محرما في العالم العربي ولكنه مطروح حاليا للنقاش في الأوساط العامة.

53 - وأدلى ببيان **عمر النهّار** مدير مكتب تنسيق المفاوضات بوزارة خارجية الأردن نيابة عن السيد ناصر جودة وزير خارجية الأردن فرحّب بتجدد الآمال التي أثارها تعاطي الرئيس أوباما مع الشرق الأوسط وما حدث في الوقت نفسه من نشوء توافق دولي بشأن حلّ الدولتين. ولاحظ في الوقت نفسه أن مبادرة السلام العربية تمثل إطارا شاملا ومنصفا وتضم الأسس المقبولة لسلام في الشرق الأوسط فضلا عن أنها تضع في كامل حسبانها جميع الشواغل المشروعة. بيد أنه أعرب عن الأسف لأن الجهود المكثفة التي تبذلها الولايات المتحدة وكذلك المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى بيئة مفضية إلى إعادة إطلاق مفاوضات جادة مباشرة لم تلق النجاح في ظل رفض حكومة إسرائيل تنفيذ وقف كامل لنشاط الاستيطان، فضلا عن التدابير غير المشروعة المتخذة من جانب واحد في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وحثّ السيد النهّار على أن

تستجيب إسرائيل بصورة بنّاءة لتوافق الآراء العالمي وتقبل مبادرة السلام العربية.

54 - وفيما أكّد على أن الوقت قد حان لتحرير الفلسطينيين من ربقة المخاوف والانتهاكات اليومية التي تتعرض لها حقوقهم الأساسية وأمنهم الجوهري، دعا السيد النهّار إلى الاستئناف الفوري لمفاوضات ذات مغزى ولها جدول زمني محدد وتتسم بطابع جذري فيما يتعلق بجميع قضايا الوضع الدائم وبما يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية. وفيما حذّر من أن يفضي الأمر إلى عملية أخرى فارغة المضمون، فقد أكد على الحاجة إلى أن يندرج في الإطار المقترح عملية رصد واضحة للامتثال مع أسس قضايا الوضع الدائم، مضيفا إمكانية أن تضطلع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأدوار أساسية في عمليات الرصد والتحقق في سياق مثل هذه المفاوضات، بمعنى أن بوسعهما أيضا أن يقوما بأدوار رئيسية في أي ترتيب أمني انتقالي أو دائم. وفي معرض الترحيب بالنتائج التي توصّل إليها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر، حثّ كذلك الاتحاد الأوروبي على أن يقوم بدور سياسي أوسع نطاقا في المنطقة، وخلص إلى التأكيد على أن تحقيق سلام عربي - إسرائيلي شامل، والتوصّل إلى حل الدولتين، هو المخرج الوحيد لمجابهة التحديات والتهديدات الإقليمية الأخرى، قائلا إن هذا من شأنه أن يحول بين المتطرفين وبين استخدام ما يصفونه بأنه أحوال المعاناة المشروعة التي ينطوي عليها جوهر النزاع بحيث تشكل قطبا جاذبا لحصولهم على تأييد الشرائح التي أصابها القنوط والإحباط في المجتمع.

55 - وفي المناقشة الموجزة التي تلت ذكر مندوبون عديدون أن المستوطنات تمثل أكبر العقبات أمام السلام، ودعوا إلى تنفيذ حلّ الدولتين الذي تصبح فيه القدس عاصمة الدولتين. وفي معرض التأكيد على الترابط بين بلدان منطقة البحر المتوسط دعا بعض البرلمانيين إلى أن يقوم البرلمانيون في المنطقة بالمساعدة على إعادة إطلاق عملية السلام. وأشار عدد من المشاركين إلى خطاب الرئيس أوباما في القاهرة في السنة السابقة، فذكر مندوب أن الخطاب جاء معمّما بدرجة كبيرة بحيث لم يشمل أي منطلقات أساسية أو جداول زمنية. ولاحظ مندوب آخر أنه منذ دعوة

رئيس الولايات المتحدة إلى تجميد للمستوطنات فإن رئيس الوزراء نتنياهو عمل بصورة فعّالة على التعجيل بارتكاب الانتهاكات الإسرائيلية في هذا الصدد. وفي معرض الاختلاف مع بيان السفير كيميك بأن الولايات المتحدة لن تمارس ضغطا على الطرفين، أوضح أحد المشاركين أن الولايات المتحدة تمارس بالفعل ضغطا على دول أخرى بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، وقال إن الضغط أمر مشروع عندما يتعرّض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي للانتهاك. ودعا مندوب آخر الرأي العام الدولي إلى أن يتنبه فيما يتعلق بالتعنّت الإسرائيلي وإلى أن يحثّ الرئيس أوباما على التعامل مع القضية الفلسطينية من موقع أولويتها، على أن تدعى البارونه كاثرين أشتون الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي لزيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية في المستقبل القريب بما يحفز على مشاركة أوروبية أوسع نطاقا.

طرائق ردم الثغرات وبناء الثقة بين الأطراف

56 - **محمد بركة** عضو الكنيست والأمين العام لحزب هاداش في إسرائيل، أعرب عن الأسف لأن رئيس الكنيست ووزير خارجية إسرائيل منعا إثنين من أعضاء الكنيست من المشاركة في الاجتماع مما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحرية التعبير. وفيما لاحظ أنه في ظل أي حالة طبيعة فإن ردم الهوة الفاصلة يتم من خلال المفاوضات، قال السيد بركة أن المفاوضات لا بد أن تقوم على أساس المبادئ العلمية وعلى القانون الدولي وحقوق الإنسان، وليس على الشروط المسبقة التي ظلت حكومة إسرائيل تفرضها على المفاوضات من خلال رفضها إدراج القضايا الرئيسية ضمن المحادثات. في الوقت نفسه أكد على أن المفاوضات، على نحو ما اقترحته القيادة الفلسطينية، لا بد وأن تقوم على أساس وقف كامل لنشاط الاستيطان والاتفاق على حدود 1967 مضيفا أنه فيما يتعلق الأمر بالأراضي الفلسطينية فإن أسس المفاوضات لا تصل إلى مستوى الشروط المسبقة. ثم أكد على أن المشكلة الأساسية تتمثل في غياب الثقة بين الطرفين، وأشار إلى أن الجدار الفاصل من شأنه فرض قيود على الحركة بما يحول بين المزارعين الفلسطينيين وبين الوصول إلى أراضيهم ويؤدي إلى اجتثاث

أشجار الزيتون وغيرها من مصادر المعيشة بالنسبة لكثير من الفلسطينيين وهو ما يحول بصورة فعالة دون بناء الثقة.

57 - وفيما أكد من جديد على الصعوبات التي تكتنف بناء الثقة بين المحتلين وبين الخاضعين للاحتلال، شدد السيد بركة على أن الاحتلال هو جوهر النزاع وأن أي شيء آخر لا يعدو أن يكون من التفاصيل. وبينما اعترف بأن رئيس الوزراء نتنياهو ربما يكون حريصا على العودة إلى مائدة المفاوضات إلا أنه ليس مهتما بالسلام مضيفا أن السيد نتنياهو يتكلم عن حدود بلدية محلية جديدة وليس عن حدود دولة. وبالإشارة إلى تعهد رئيس الوزراء بأنه بعد مرحلة وقف بناء المستوطنات ومدتها عشرة أشهر، فلسوف يعيد أنشطة الاستيطان بوتيرة أسرع وبما يعوض عن الوقف المرحلي، أكد السيد بركة على أن ما يسمى بالتجميد ما هو إلا تكتيك تفاوضي، وأن الهدف لم يكن كسب ثقة الفلسطينيين بل كان استرضاء إدارة الولايات المتحدة. وأوضح أن التعنّت الإسرائيلي يستند إلى مؤازرة الولايات المتحدة مضيفا أن موقف الولايات المتحدة بالنسبة إلى إسرائيل هو المسؤول عن استمرار الاحتلال وعن استمرار معاناة الشعب الفلسطيني. وذكر أن حكومة السيد نتنياهو لا تريد لا المفاوضات ولا السلام، ودعا إلى إحياء مبادرة السلام العربية التي تمثل عرضا بالغ السخاء عندما اقترحت الاعتراف والأمن بالنسبة لإسرائيل مقابل إنهاء الاحتلال.

58 - **يوسي بيلين** رئيس مؤسسة بيلينك للشؤون الخارجية ووزير إسرائيلي سابق وعضو في الكنيست، أعرب عن الأمل في أن لا تعود المناقشة إلى الحوار القديم بشأن العدل. وفيما لاحظ أن طروحات العشرين عاما الماضية كانت عبارة عن منافسة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين اليهود والعرب حول من هو الضحية الحقيقي، أكد على أن ليس ثمة قاضٍ في العالم يمكن على الإطلاق أن يقول من الذي على حق ومن الذي على باطل. وحث السيد بيلين المشاركين في الاجتماع على أن يكونوا واقعيين وأن يدركوا في نهاية المطاف أن لن يكون ثمة حل مفروض أو قرار صادر عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع. وتطرّق إلى ما قاله الرئيس أوباما رئيس الولايات المتحدة بأنه ينتظر من الطرفين اتخاذ قرار، فأشار إلى أن

الاتحاد الأوروبي الذي التزم الحياد عندما انضم إلى الرباعية لا يمكن أن يتوقع منه اتخاذ قرارات جسورة لأن قراراته ستكون مرهونة بأدنى عامل مشترك بين السياسات الخارجية للبلدان السبعة والعشرين. وأهاب بالمشاركين أن ينظروا في السبل التي يمكن فيها للطرفين مساعدة نفسيهما مؤكدا على أن الشعبين عانيا كثيرا بطرق شتى ولأكثر من 62 عاما، فإذا ما تراخيا انتظارا لما تفعله أوروبا أو الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة أو الاتحاد الروسي فلن يحدث شيء على الإطلاق.

59 - وفي معرض الإشارة إلى البيانات المتشائمة بشأن حكومة إسرائيل الحالية، ذكر السيد بيلين أنه لن تلوح لحظة واحدة تتوافر فيها جميع الشروط الصحيحة وجميع الفعاليات السليمة من أجل دفع عجلة السلام. أما دور الذين يريدون السلام فيتمثل في التماس انطلاقة تكفل التطلع قدما لتحريك الموقف الصعب إلى الأمام. وفيما أكد على أهمية العنصر الأمريكي قال إنه إذا لم يقدّر للولايات المتحدة أن تضطلع بدور فعال فإن من شأن دور سلبي للولايات المتحدة أن يجعل السلام أمرا مستحيلا. وأكد على أهمية التركيبة الراهنة التي تجمع بين قيادة فريدة في الولايات المتحدة تعمل على التماس المعايير من خلال طرح الأمور الصحيحة وبين قيادة لسلطة فلسطينية مخلصة لشعبها وترفض العنف. وفيما حذر من الاستسلام لليأس فيما يتعلق بالقيادة الراهنة ذكر أن ستكون ثمة فرصة لأنك "لن يتاح لك قادة كثيرون مثل "أبو مازن" " في إشارة إلى الرئيس عباس. وفيما يتصل بالقيادة الإسرائيلية، اعترف السيد بيلين بوجود صعوبات، ولكنه حذر من القنوط مشيرا إلى أن السيد مناحيم بيغين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق لم يأت إلى السلطة لكي يسلّم ويتخلى عن سيناء ويصنع سلاما مع مصر، وأن السيد آرييل شارون لم يأت إلى السلطة لكي يتخلى عن غزة. وفيما لاحظ أن آراء الرئيس عباس ورئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض كانت موضع قبول من العالم بمن في ذلك الرئيس أوباما، قال إن أفضل شيء بالنسبة للمعتدلين الفلسطينيين هو بدء المفاوضات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ومن ثم العمل على كشف مواقفه. وخلص السيد بيلين إلى التأكيد على أن ليس ثمة حاجة لمزيد من تدابير بناء الثقة ولكن الحاجة هي إلى المفاوضات المباشرة،

مضيفا أنه إذا لم يتحقق تقدم في غضون ثلاثة أشهر فلسوف يتحول العالم كله إلى صف الفلسطينيين. وأشار إلى أن المجتمع الدولي يمكنه أن يعقد مؤتمرات بشأن إعداد تدابير اقتصادية وأمنية ستكون ضرورية بما يكفل استدامة اتفاق السلام المرتقب مستقبلا.

60 - وذكر **إبراهيم خرايشي** المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أنه بعد سنوات من العداء لم يتسنّ التوصل إلى بناء جسور من الثقة والتعاون بين شعب محتل والبلد الذي يحتله، وأن الجناة يتعيّن عليهم أن يزيلوا سبب العدوان بما يكفل اتخاذ خطوات على طريق السلام، موضحا أنه برغم المفاوضات واتفاقات السلام فلم تستطع إسرائيل أن تبني جسورا للثقة لا مع مصر ولا مع الأردن وذلك بسبب الحالة الفلسطينية التي لا تحتاج مفاوضات، كما قال، بقدر ما تحتاج إلى المضي قدما إلى أجل إنهاء الاحتلال.

61 - ومضى يقول إن غياب الإرادة السياسية هو العامل الحاسم، مؤكدا وموضحا أن حكومة إسرائيل المتطرفة الحالية لم تترك أي مجال من أجل تحقيق التقدم، وأن الرئيس عباس من الناحية الأخرى قاد الدعوة للمفاوضات فيما لاحظ أن الطرفين قد يصلان إلى هدفهما المشترك من خلال التركيز على الشرعية وعلى القانون بوصفهما معايير للتقدم. وتساءل السيد خرايشي عن إمكانية بناء الثقة مع استمرار أنشطة الاستيطان وعنف المستوطنين وإجراءات التوغل ووجود نقاط التفتيش. وفي الوقت نفسه دعا إلى اتخاذ خطوات واقعية لدعم الثقة بين الجانبين، وحث إسرائيل على السماح للاجئين الفلسطينيين الموجودين على الحدود مع العراق بالعودة إلى الضفة الغربية مع الإفراج عن المسجونين الفلسطينيين الكثيرين في إسرائيل. وفيما أوضح أن جميع الدراسات بيّنت أن أغلبية الشعب الفلسطيني يريد حلا سلميا، فقد أعرب عن الأسف لأن المجتمع الإسرائيلي يزداد تطرفه أكثر وأكثر. وحث الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط على أن تخاطب الكنيست بشأن هذه النزعة الراديكالية الإسرائيلية.

62 - وفي المناقشة الموجزة التي تلت ذلك ذكر أحد المشاركين أن كثيرا من المصريين باتوا يفقدون الثقة في مضمون خطاب

الرئيس أوباما في القاهرة. وفي معرض ملاحظة دعوة كل من السفير كيميك والسيد بيلين إلى أن يسعى الفلسطينيون إلى إجراء المفاوضات، حذر أحد المندوبين من أن حماس سوف تكسب إذا ما وافق الرئيس عباس على المفاوضات التي لا توصّل إلى أي شيء وأدان المندوب الاحتلال مؤكدا على أن السبيل الوحيد لبناء الثقة هو انسحاب إسرائيل.

دور البرلمانيين والمنظمات البرلمانية الدولية في دعم السلام والاستقرار الإسرائيلي - الفلسطيني في المنطقة

63 - أعرب **جورج فيللا**، عضو البرلمان في مالطة ورئيس اللجنة المخصصة المعنية بالشرق الأوسط في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، عن القلق بشأن الحالة الراهنة على الأرض، ودعا إلى إيلاء اهتمام عاجل لقضايا الوضع الدائم بما في ذلك ما يتم من خلال الدبلوماسية البرلمانية. وفي معرض إعرابه أيضا عن الأسف لأن أعضاء من الكنيست منعوا من حضور الاجتماع أعرب عن الأمل في مشاركتهم مستقبلا في مثل هذه المناقشات. وفيما أكد على أهمية البعد النفساني لأجيال النزاع، قال السيد فيللا أن الفلسطينيين يشعرون بالإهمال وبالتجريد مما يمتلكون وبالخضوع والإهانة بينما يدركون أنهم محرومون من القوة العسكرية اللازمة للدفاع عن قضيتهم. ولذلك فقد الكثير منهم أيضا الثقة في الدبلوماسية التقليديه. أما الإسرائيليون فما زالت تتقمصهم من الناحية الأخرى ذكريات الاضطهاد عبر التاريخ ومن ثم فقد أنفقوا الكثير بما يكفل لهم مجرد الوجود ولتذكير العالم بما اضطروا إلى تحمله من ضروب الإهانة والمعاناة. وذكر فيللا أن الإطارين النفسانيين يمثلان جانبا من الأسباب الجذرية للدورة التي لا نهاية لها قط من الصراع والتصعيد. وقال إن ثمة عنصرا وحيدا في العالم هو الذي يتمتع بالسلطة المطلوبة الكافية والأمم المتحدة مثلا وهو الذي سيكون في وضع يكفل تطمين الطرفين وضمان ما لهما من حقوق. وأكد السيد فيللا على أن الأطراف التي تتمتع بالوزن السياسي مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي يمكنها أن تعمل بوصفها كفلاء لهم مصداقية يضمنون الاتفاقات موضحا أن تلك هي الإمكانيات غير المستخدمة بعد التي تنطوي عليها الرباعية.

64 - وفيما لاحظ أن كثيرا من التساؤلات المتصلة بالنزاع الحالي تمت الإجابة عليها في قرارات مجس الأمن المتعددة وفي الاتفاقات الثنائية وفي خارطة الطريق، ذكر السيد فيللا أن المنتديات البرلمانية الدولية تهيئ فرصا لكلا الجانبين من أجل الدخول في حوار مثمر، إلاّ أن الحالة اليوم ليس من شأنها أن تفضي إلى دعم الدبلوماسية البرلمانية. ولاحظ أن البرلمانيين الإسرائيليين طالما هددوا بعدم المشاركة في المنتديات البرلمانية التي تناقش المسألة لأنهم وصفوا هذه المناقشات بأنها "جلسات تعقد للنيل من سمعة إسرائيل". ومضى يقول إن الدبلوماسية البرلمانية مقيّدة كذلك بسبب عدد النواب الفلسطينيين الذين لا يزالون رهن الاعتقال في السجون الإسرائيلية إضافة إلى الصعوبات التي يواجهها البرلمانيون الفلسطينيون الآخرون الذين يحاولون الحصول على تصاريح بمغادرة البلاد لحضور مثل هذه الاجتماعات فضلا عن الافتقار إلى التواصل مع الأعضاء من حماس التي تحكم غزة بمقتضى الأمر الواقع.

65 - وأوضح السيد فيللا أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ما زال يؤدي إلى تعزيز التأييد لحماس وتآكل الثقة في الرئيس عباس، معربا عن الأسف إزاء الإعلانات الصادرة عن رئيس الوزراء نتنياهو بشأن دوام الاحتلال الإسرائيلي مستقبلا لجميع الأراضي التي ما زالت محل تنازع، فضلا عن حقوق السلطات الإسرائيلية في الاحتفاظ بوجود على حدود دولة فلسطين المستقبل، إضافة إلى الاستمرار في إقامة المستوطنات وخاصة في القدس الشرقية، وكلها أمور لا تفضي في رأيه إلى توافر الثقة والمصداقية. ثم أكد السيد فيللا على أن إنشاء دولة فلسطينية هو أفضل الخيارات بالنسبة لإسرائيل لكي تنعم بالاستقرار وتنهي المشاعر المعادية لها. وفيما لاحظ أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كانت "تعوزه القوة" فيما يتصل بالاستجابة إزاء التهم الواردة في تقرير غولدستون[9] بوقوع انتهاكات لاتفاقية جنيف[10] قال إنه إذا لم تتخذ الأمم المتحدة

([9]) A/HRC/12/48.

([10]) اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 (الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 75، رقم 973).

إجـراءات عقابيـة ضـد المعتـدين فلـسوف يـسود قـانون الغـاب ويصبح كل حديث عن حقوق الإنسان أمرا من ذكريات الماضي. وفيما أعرب عن الأسف إزاء فشل الدبلوماسية التقليدية استرعى السيد فيللا الاهتمام إلى الطرائق والتدخلات التي أثبتت جدواها عبر الزمن من جانب بعثات الأمم المتحدة على الأرض التي أدت إلى الحدّ من تصاعد العنف وكفلت ما يستوجبه الأمر من أنشطة الشرطة اللازمة لحماية المدنيين. وخلص إلى أهمية أن يتحمّل المجتمع الدولي المسؤولية وأن يتخذ جميع التدابير الدبلوماسية والضاغطة بما يكفل مراعاة القانون الدولي واحترام الاتفاقيات الدولية وعودة سيادة القانون.

66 - وأشار **سليمان غنيمات**، العضو السابق في برلمان الأردن ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، إلى الزيارات التي قامت بها الجمعية البرلمانية المذكورة إلى الكونغرس في الولايات المتحدة وإلى الكنيست فضلا عن بعثة تقصي الحقائق إلى غزة وأماكن أخرى، معربا عن الاعتقاد بأن برلمانيي البحر المتوسط يمكنهم أن يقوموا بدور رئيسي في تعزيز الدبلوماسية التقليدية في سبيل التوصل إلى حلول دائمة وعادلة للقضايا التي تؤثر على المنطقة. وفي معرض التأكيد على الدبلوماسية البرلمانية التي ينبغي أن تكمِّل الجهود الحكومية أوضح أن البرلمانيين يتمتعون بالاستقلال لأنهم يمثلون الشعب، ومن ثم يمكن أن يرفعوا أصواتهم ويلتزموا بالوضوح في طرح المقترحات بمزيد من الحرية بأكثر مما تفعل الحكومات. وطلب إلى أعضاء الكنيست الذين يشاركون في الاجتماع أن يؤكدوا لزملائهم على أهمية استمرار الالتزام بعملية السلام بما يتيح للفلسطينيين والإسرائيليين التعايش جنبا إلى جنب في ظل السلام والرخاء والأمن، مؤكدا على أن قد حان الوقت لكي تمد إسرائيل يدها وأن تستجيب من جانبها إلى الجهود الفلسطينية والعربية بما في ذلك مبادرة السلام العربية.

67 - ودعا السيد غنيمات إلى بذل جميع الجهود الممكنة من أجل التوصل إلى السلام على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، وذكر أن محادثات السلام قد تجمّدت لأن الكنيست وحكومة إسرائيل لا يريدان مواصلة المفاوضات. وحث الأطراف على أن تبقي الأمل حيّا في القلوب لأن الفشل سيكون

بمثابة كارثة. ثم أعرب عن الأمل في أن يبذل ممثلو الرباعية قصارى جهودهم من أجل التوصل إلى السلام مضيفا أنه ينظر إلى الولايات المتحدة بوصفها وسيطا نزيها ومقبولا من جميع الأطراف وإن كانت جهود السيد ميتشل قد صادفها التعقيد بحكم التعنّت الإسرائيلي. وفي ختام حديثه أشار إلى أنه حينما كان يعد بيانه للاجتماع الراهن أبلغه صديق أن يوفر وقته وجهده لأنه إنما ''ينفخ في قربة مقطوعة مليئة بالثقوب''. وذكر السيد غنيمات أنه أجاب مؤكدا على أن الأمل ما زال باقيا وطلب من صديقه أن يصلي من أجل إتاحة السبل الكفيلة برتق ثقوب القربة إذ أنها ''القربة الوحيدة التي بين أيدينا وعندما نصلحها فنحن نحقق السلام''.

68 - ونوّه **وليام كاسي**، الممثل الأقدم لنوفا سكوتيا والعضو السابق في البرلمان الكندي، إلى أن البرلمانيين يتمتعون بمزيد من الحرية في طرح المقترحات والتفكير المبتكر بأكثر مما تتمتع به الحكومات، ودعا إلى تعبئة المزيد من جهود أعضاء البرلمانات. وفي معرض طرحه اقتراحا محددا بشأن حل لدولتين يستند إلى تاريخ أمريكا الشمالية عرض السيد كاسي سلسلة من الخطوط المتوازية بين الحالة الراهنة وبين ''حل الدولتين في أمريكا الشمالية''. وأشار إلى أن أمريكا الشمالية كانت في مرحلة ما أرضا متنازعا عليها وحافلة بهجمات عنيفة ومداهمات دموية من كلا الجانبين. ثم أوضح أن الطرفين تفاوضا على موقع مقبول بينهما بالنسبة للحدود، مع التنبيه إلى أنه لو كان جانب منهما قد حاول فرض حد من الحدود لكان حل الدولتين كندا/الولايات المتحدة قد صادفه الفشل. وفيما يتعلق بمشكلة المستوطنات لاحظ السيد كاسي أن المسار الدائم للحدود احتوى على الكثير من المنحنيات من أجل استيعاب شواغل الجانبين، ولكنه أوضح أنه بعد تحديد موقع حدود أمريكا الشمالية، فقد تعيّن على آلاف من المستوطنين البريطانيين الاختيار بين أن يصبحوا مواطنين في الولايات المتحدة أو يتحركوا عائدين عبر الحدود الجديدة إلى كندا. وفيما تطوّرت قضايا الأمن والتجارة وغيرها، حدث أيضا نفس التطور في العلاقة بين الشعبين. وهنا اقترح الأمر نفسه فيما يتصل بأي حل للنزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

69 - وفيما سلّم بأن الحالة في أمريكا الشمالية ليست مماثلة للحالة في القدس ولا مشاكلها المعقّدة، إلاّ أن السيد كاسي قال إن البلدين اجتازا بالفعل عملية معالجة مواقع الحدود المتنازع عليها، ولاحظ أن لجنة الحدود الدولية تم إنشاؤها للحفاظ على حدود كندا - الولايات المتحدة، وتناول المسائل التي يمكن أن تثور في هذا الخصوص. وفي معرض إيضاح أن دور اللجنة هو جزء من عملية متواصلة أشار إلى أن تجربة أمريكا الشمالية يمكن أن تكون نموذجا لحالة ما زالت غير مستقرة كحالة القدس. وساق حالة موازية أخرى تتمثّل في الاختلاف من حيث حجم البلدين الذي كان يمكن أن يمثّل مشكلة، ولكن تمت معالجتها بنجاح من خلال إطار تنظيمي ينطوي على ضمانات وآليات لتسوية النزاعات. واقترح تطبيق نفس الحلول المؤسسية المماثلة في حالة إسرائيل وفلسطين. وفيما يتصل بالبرلمانيين أقترح السيد كاسي إنشاء لجنة صغيرة تتألف من برلمانيين فلسطينيين وإسرائيليين وكنديين وآخرين من الولايات المتحدة من أجل عقد مقارنة بين حل الدولتين في أمريكا الشمالية والحل المقترح بالنسبة للشرق الأوسط، موضحا أن مثل هذا الأمر الذي يشارك فيه أعضاء البرلمانات، يمكن أن يعزز الوعي العام ويؤدي إلى رفع مستوى الفهم مع ممارسة الضغوط اللازمة على الحكومات المعنية.

70 - وخلال المناقشة الموجزة التي أعقبت ذلك طرح بعض البرلمانيين أفكارا بشأن الدور الذي يمكن أن يضطلعوا به في تعزيز السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، بما في ذلك ما يتم من خلال زيادة الوعي وطرح المقترحات وممارسة الضغوط على الحكومات. وحث برلمانيّ من المنطقة البرلمانيين الآخرين على أن يضمنوا وضع قضية فلسطين على جدول أعمال المنظمات البرلمانية الدولية.

رابعا - الجلسة الختامية

71 - تلا **سافور بورغ** مقرر لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الملاحظات الختامية التي أبداها منظمو الاجتماع، على نحو ما ترد به في المرفق الأول لهذا التقرير.

72 - وتكلّم **جورج فيللا** باسم الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط فقال إن الاجتماع كان مفيدا للغاية لأنه جمع عددا كبيرا من البرلمانيين والمندوبين الآخرين من المنطقة وخارجها. وفي معرض ملاحظة أنه قد رسمت صورة شاملة للحالة على الأرض حث البرلمانيين على المضي قدما في طرح وتعزيز المقترحات التي شهدها الاجتماع، وقال إنه كان اجتماعا حافلا بالمعلومات مؤكدا في الوقت نفسه على أنه رغم التأكيد أحيانا على وضع قضية أو أخرى من قضايا الوضع الدائم في صدارة جدول الأعمال إلاّ أن المسائل الخمس كانت تتساوى في الأهمية. وأشار إلى أن العرض الموضوعي الذي قدمه السيد ليبل بشأن الحالة المعقدة على الأرض وتبدّد قوة الدفع التي أعقبت خطاب الرئيس أوباما في القاهرة فقال إن الاجتماع كان مثبِّطا للهمم في هذا الخصوص. وحث جميع الفعاليات ذات الصلة على التفكير "خارج نطاق الإطار المرسوم" التماسا لحلول مبتكرة تكفل المضي قدما إلى الأمام. وأخيرا قال إن الاجتماع رسم المسار لمواصلة العمل من جانب الجمعية البرلمانية للمتوسط في سبيل تعزيز السلام. وفيما لاحظ أن الإسرائيليين يتوقون إلى الأمن أكد على أهمية أن تكفل أسباب السلامة للفلسطينيين. وخلص إلى ملاحظة أن الجمعية البرلمانية للمتوسط سوف تواصل جهودها لتغيير الحالة الراهنة استنادا إلى نموذج جنوب أفريقيا، وأضاف قائلا إن الجمعية البرلمانية للمتوسط، بوصفها مراقبا لدى الأمم المتحدة سوف تستمر في عملها مع لجنة الأمم المتحدة.

73 - ولاحظ **تيسير قبعة** نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن الفلسطينيين بقبولهم 22 في المائة فقط من أرض فلسطين التاريخية فقد قدموا بالفعل المزيد من التنازلات بأكثر مما كانت في الأحلام. وحدث ذلك لأنهم يرغبون حقا في السلام وقد سئموا إراقة الدماء. وأكد على أن الفلسطينيين لن يتخلّوا قط عن الضفة الغربية. وحث السيد قبعة المشاركين الإسرائيليين في الاجتماع على الاعتراف بأن لن يتسنى جني أي مكاسب من خلال اتباع قانون الغاب. وفي معرض الإشارة إلى حزب الله وهجمات الصواريخ من غزة قال إن على الإسرائيليين أن يعترفوا بأن ليس في وسع أي تفوّق أن يكسب حربا في ستة أيام بعد ذلك، لأن كل فرد يمكنه أن يبني الصواريخ. وفي معرض

الإعراب عن الأسف بأن إسرائيل لا تريد دولتين ولا دولة واحدة حذّر من أن الحالة المواتية الراهنة لن تستمر إلى الأبد ولا سيما في ضوء الجهود المتواصلة من أجل "تهويد" القدس. ولاحظ أن إسرائيل بانسحابها من غزة قد حوّلت القطاع إلى سجن، وتساءل عن النوايا الإسرائيلية في ظل وجود نقاط التفتيش والجدار العازل والمستوطنات واعتقال أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية. وأعرب السيد قبعة عن اختلافه مع مفهوم النهج المتوازن الذي من شأنه أن يتعامل مع المضطهدين كما لو أنهم هم الذين يمارسون الاضطهاد أو يتعامل مع المعرّضين للتعذيب وكأنهم هم الذين يمارسون هذا التعذيب. كما لاحظ أنه فيما لا يحمل أفراد الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية أسلحة فإن المستوطنين مدججون بالسلاح. ثم دعا المجتمع الدولي وخاصة أوباما رئيس الولايات المتحدة إلى تقديم الحماية للشعب الفلسطيني.

74 - وقال **رياض منصور** السفير والمراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة أن الفكرة الأساسية كانت تقضي بعقد مؤتمر مع البرلمانيين لتسليط الأضواء على جوهر الاحتلال ومجسّدا في التطورات الحاصلة في القدس التي تعمل من أجل فرضها حكومة إسرائيل. وقال إن الترتيب لعقد مؤتمر في القدس يمكن أن يساعد المجتمع الدولي على تحمّل المسؤولية الجماعية في هذا الشأن ومن أجل الحيلولة دون تصاعد الحالة في المدينة محذرا من أن هذا التصاعد يمكن أن يفضي إلى حرب دينية. وفي الوقت نفسه قال إنه بناء على طلب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط فقد جرى توسيع المؤتمر لكي يشمل جميع قضايا الوضع الدائم. وأعرب السيد منصور عن اهتمامه بالعمل بما يكفل أن تؤدي الجهود المهمة التي ما برح يبذلها باستمرار القادة البرلمانيون في منطقة البحر المتوسط إلى تجنّب وقوع كارثة في القدس ومما يمكن أن يفجر المنطقة بأسرها. وأشار إلى أنه أبلغ من جانب وفود من المدينة القديمة في القدس بأنهم يواجهون حالات من تحريض عناصر من المشاغبين ومهربي المخدرات مما يجعل الحياة كابوسا في الليل بالنسبة للسكان الفلسطينيين. وقال إن تلك محاولة للإمعان في "تهويد" القدس من خلال حمل المزيد من العائلات الفلسطينية على مغادرة

المدينة. وفيما أكد على أهمية العمل للتصدي لمخطط معقّد من هذا القبيل ينطوي على التطهير العرقي، دعا إلى النظر في اتخاذ تدابير لتمكين الفلسطينيين والمجتمع الدولي من الوقوف كتفا بكتف لتجنّب وقوع كارثة على هذا الصعيد.

75 - وأكد من جديد رغبة الفلسطينيين في قيام دولة تشغل نسبة 22 في المائة من الوطن الأصلي وتكون عاصمتها القدس الشرقية مع التماس حل عادل لقضية اللاجئين، فيما دعا السيد منصور أيضا إلى التماس سبيل جماعي ومسؤول وعملي لتحقيق هذا الهدف مؤكدا من جديد على أن جميع القضايا تم بالفعل التفاوض عليها، ومشدِّدا على الحاجة إلى توافر الإرادة السياسية اللازمة لفتح الباب أمام حل دائم. في هذا السياق ذكر أن العروض التي قدمت في المؤتمر سوف يتم تحليلها بدقة وشدّد على الحاجة إلى تدويل الجهود المبذولة من أجل دفع خطى العملية إلى الأمام.

76 - أما **لويس غاليا** رئيس برلمان مالطة، فقد لاحظ أن كثيرا من المشاركين في الاجتماع أعربوا عن القلق بشأن عقم الجهود الرامية إلى معالجة الشلل الذي أصاب عملية السلام، ولكنه أكد على أهمية الحفاظ على الأمل. وأوضح أنه بما أن القادة لم تتح أمامهم الحرية الكاملة للمشاركة في هذا الخصوص، في ضوء ارتباطهم بعمليات الدبلوماسية الحكومية الدولية، إلاّ أن من المهم المضيّ قدما لتعزيز خطى الدبلوماسية البرلمانية الدولية. ودعا السيد غاليا إلى بذل جهود برلمانية مبتكرة لخلق نهج أقوى وأنجع من القاعدة إلى القمة ومن شأن اتباعه أن يهيئ بديلا عن العنف. وذكر أن الاحتلال لا يشكل ضمانا للسلام، وأن الإرهاب لا يمثل أداة للتحرير، مؤكدا على الحاجة إلى الإبقاء على المزيد من الأمل الذي كان قد ولد من خلال إعادة توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة في ظل الرئيس أوباما. وفي الوقت نفسه ذكر أن التطورات على الأرض جوهرية لخلق حالة تفضي إلى السلام مؤكدا على الدور المهم الذي تضطلع به القوى الفعالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في النزاع.

77 - وقد وجه الرئيس الشكر إلى جميع المشاركين على عقد مؤتمر كان غاية في الفائدة وجدية المشاركة.

المرفق الأول

الملاحظات الختامية للطرفين المنظّمين

1 - شارك في تنظيم **الاجتماع الدولي دعما للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني** كل من الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في أورا، مالطة، يومي 12 و13 شباط/فبراير 2010.

2 - وتمثلت أهداف الاجتماع في تهيئة منتدى لتبادل الآراء بشأن الحالة الراهنة لجهود السلام، والتشجيع على قيام حوار بنّاء فيما بين الأطراف صاحبة المصلحة بشأن كيفية خلق مناخ سياسي يفضي إلى استئناف مفاوضات السلام المتعلقة بقضايا الوضع الدائم: الحدود والقدس والمستوطنات واللاجئون والمياه. وناقش الاجتماع مسائل شتى من بينها أسس التعامل مع جميع قضايا الوضع الدائم بما في ذلك سياق مبادرات السلام. كما بحث (أ) طرائق ردم الثغرات الفاصلة وبناء الثقة بين الأطراف؛ (ب) النهج الدولية والإقليمية لتعزيز حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني؛ (ج) دور البرلمانيين والمنظمات البرلمانية الدولية في دعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

3 - وقد شعر المنظّمان بالتشجيع إزاء ما تحقق من توافق الآراء فيما بين المشاركين بأن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين، بوصفها جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، أمر حتمي بالنسبة لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وخلال الاجتماع أعرب المشاركون عن القلق العميق بشأن الركود الطويل والطريق المسدود الذي تواجهه جهود السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأكدوا من جديد تأييدهم الكامل لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط التي تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى أسس مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام وإلى خارطة الطريق الرباعية، ومبادرة السلام العربية والاتفاقات القائمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وأعرب المنظمون عن تقديرهم إزاء تأكيد المشاركين على التزامهم الثابت بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي

الذي بدأ يوم 4 حزيران/يونيه 1967، وصولا إلى حل دائم على أساس دولتين بحيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن وفي إطار حدود معترف بها من الطرفين. وحث المشاركون الطرفين على المبادرة بغير توان إلى استئناف المفاوضات الجادة التي يمكن أن تفضي، ضمن إطار زمني متفق عليه، إلى حل قضايا الوضع الدائم: الحدود والقدس والمستوطنات واللاجئون والمياه.

4 - وقد فهم المنظمان أن المشاركين دعوا الطرفين إلى الانطلاق من حيث التقدم الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق ونوّهوا بإعادة الانتشار الإسرائيلي الذي تم في عام 2005 من قطاع غزة ومن أجزاء من شمالي الضفة الغربية وبتفكيك المستوطنات على هذا المستوى كخطوة في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، أعاد كثير من المشاركين التأكيد على توافق الآراء العالمي من حيث مناشدة إسرائيل، بوصفها قوة الاحتلال، إلى أن توقف على الفور جميع أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، وأن تقوم بتفكيك جميع المخافر الأمامية على النحو الذي تقتضيه خارطة الطريق. واعترفوا بالجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية بدعم دولي من أجل إعادة بناء مؤسساتها وإصلاحها وتعزيزها مرحّبين بالذات بالجهود المبذولة والتقدم المحرز في قطاع الأمن. كما شجعوا الطرفين على دعم التدابير الرامية إلى تعزيز الثقة والمصداقية. وفي هذا المضمار أكد المشاركون على أهمية أن تكفل السلامة والحماية والرفاه لجميع المدنيين في منطقة الشرق الأوسط بأسرها وأدانوا جميع أعمال العنف والتوغلات العسكرية والإرهاب الموجه ضد المدنيين من أي جانب.

5 - وشدد المنظّمان على أن التطورات الحاصلة على الأرض قد لعبت دورا جوهريا في خلق مناخ يفضي إلى استئناف الحوار السياسي وإلى إجراء مفاوضات ناجحة مؤكدْين من جديد على أن المستوطنات الإسرائيلية والجدار العازل قد تم بناؤهما على أراض فلسطينية محتلة، وأن هدم المنازل وطرد السكان الفلسطينيين أمور غير مشروعة بموجب القانون الدولي فيما أنها تمثل عقبة أمام السلام وتهدد بأن تجعل حل الدولتين أمرا

مستحيل التحقيق. وأعربوا عن أملهم في أن تجميد التوسع في المستوطنات لمدة عشرة أشهر على نحو ما أعلنته حكومة إسرائيل، سوف يصبح شاملا، ويمتد إلى القدس الشرقية ثم يستمر إلى أجل غير محدود معربين كذلك عن الجزع إزاء العدد المتزايد من أعمال العنف والوحشية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين على يد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، فضلا عن الدمار الواسع النطاق الذي أصاب الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة والهياكل الأساسية الفلسطينية والتشريد الداخلي الذي لحق بالمدنيين. وأيّد المنظمون الموقف الثابت الذي يتخذه المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بأي تغييرات لحدود ما قبل 1967 بما في ذلك ما يتعلق بالقدس المحتلة بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان.

6 - ولاحظ المنظّمان أن المشاركين أعربوا عن قلق عميق بشأن الحالة في القدس الشرقية، فما يحدث من عمليات تحظي بموافقة الحكومة من بناء المستوطنات ونقل المستوطنين وهدم المنازل وطرد السكان الفلسطينيين وغيرها من الإجراءات الرامية إلى تغيير وضع وطابع القدس الشرقية المحتلة، إنما تشكل انتهاكات للقانون الدولي ولا بد من إلغائها. وأكد المنظمان على أن من شأن حل متفاوض عليه لقضية القدس، بوصفها عاصمة الدولتين مستقبلا، أن يأخذ في عين الاعتبار بالضرورة الشواغل السياسية والدينية لجميع الجوانب باعتبار ذلك أمرا يقتضيه السلام الدائم، ولا بد أن يشمل أحكاما مكفولة دوليا تضمن حرية الديانة والمعتقد لجميع السكان، إضافة إلى إتاحة سبل الوصول بشكل دائم وحر ودون عوائق إلى الأماكن المقدسة أمام الشعب الفلسطيني وشعوب جميع الديانات والجنسيات. وأكد المنظمان من جديد الاهتمام المشروع من جانب المجتمع الدولي بقضية مدينة القدس وحماية أبعادها الروحية والدينية والثقافية الفريدة.

7 - كما أعرب معظم المشاركين عن بالغ القلق إزاء الأزمة التي يواجهها قطاع غزة كنتيجة لحالات الإغلاق الإسرائيلية التي طال أمدها والقيود المفروضة على الحركة التي وصلت إلى حد الحصار. وأن هذه السياسات تمثّل شكلا قاسيا من أشكال العقاب الجماعي الذي يتم إنزاله بمجموع سكان قطاع غزة، كما

أن المعاناة التي يكابدها الشعب الفلسطيني في غزة تفاقمت أكثر بفعل العملية العسكرية الإسرائيلية التي حملت اسم ''الرصاص المصهور'' التي سببت خسائر واسعة النطاق في القتلى والمصابين وخاصة بين صفوف المدنيين الفلسطينيين فضلا عن الإتلاف والدمار على نطاق واسع للمنازل والهياكل الأساسية والمؤسسات العامة الفلسطينية إضافة إلى التشريد الداخلي للمدنيين. وقد حث المنظّمان إسرائيل على أن تفتح جميع المعابر أمام تدفق المعونات الإنسانية والسلع التجارية بما في ذلك مواد البناء وأمام الأشخاص طبقا لقرار مجلس الأمن 1860 (2009).

8 - واسترعى المشاركون الاهتمام إلى معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين ما برحت أوضاعهم ومعاناتهم تنتقل من جيل إلى جيل على مدار العقود الستة الماضية. من هنا تدعو حالة الاستضعاف الجوهرية التي يعانيها اللاجئون، فضلا عن الظروف السيئة المحدقة بهم إلى إيجاد حل عادل ودائم يقوم على أساس مبادئ القانون الدولي ويستلهم الدروس المستفادة من الأمثلة الناجحة لحل النزاعات في أرجاء أخرى من العالم. وأيّد المنظمان الرأي بأن تحقيق العدالة للاجئين الفلسطينيين وللشعب الفلسطيني ككل إنما يشمل كذلك تعويضا وإنصافا عادلين عن صفوف المعاناة التي كابدوها تحت نير الاحتلال، مع الترحيب بما اعترف به المشاركون إزاء الدور الجوهري لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تقوم بدورها في تزويد اللاجئين الفلسطينيين بالخدمات الأساسية. وأثنوا على الجهود التي انطلقت من روح الإيثار وما برح يبذلها الكثيرون من موظفي الأونروا على مدار الستين عاما من وجودها وشجعوهم على مواصلة عملهم الإنساني في سبيل الإسهام في الخطاب الدولي المتعلق بحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة 194 (د -3).

9 - ورحّب المنظمان بالتأكيد على ضرورة أن يتوصل الطرفان إلى حل عادل لقضية المياه، وعلى أساس أن أي اتفاق بشأن الوضع الدائم لا بد وأن يلتزم بالقانون الدولي فيما يتعلق بتقاسم وتوزيع الموارد المائية الجوفية والسطحية في المنطقتين

الإسرائيلية والفلسطينية وبمعنى توزيع عادل ومعقول على أساس الفرد وتجنّب إلحاق أي خطر ملموس، واحترام الالتزام بمبدأ الإشعار المسبق قبل تنفيذ المشاريع الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على توزيع المياه للجار. وأكد المنظّمان من جديد على أنه في ظل مساعدة من المجتمع الدولي ينبغي للطرفين أن يطبقا التكنولوجيات الحديثة من أجل زيادة الإمدادات المائية والانتفاع من جميع الإمدادات بطرق أكثر كفاءة واقتصادا مسترشدْين في ذلك بالقانون الدولي.

10 - وأيّد المنظمان المشاركين في التأكيد على أهمية المشاركة الفعالة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، والرباعية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل استئناف وتفعيل عملية سلام ناجحة. وأهابوا بمجتمع المانحين الدوليين مواصلة المؤازرة السخية للجهود الفلسطينية نحو إعادة التأهيل والإعمار والتنمية الاقتصادية وبناء الدولة.

11 - ورحّب المنظمان كذلك بما أعرب عنه المشاركون في الاجتماع الذي استضافته مالطة بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، عن تقدير الدور الجوهري للغاية الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي وكذلك فرادى الدول الأوروبية في التوصل إلى سلم دائم في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد جاء الإعراب عن التشجيع إزاء ما لوحظ من ترحيب المشاركين بالإعلان الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2009. وعلى هذا الأساس حث المنظمان أجهزة رسم السياسة في الاتحاد الأوروبي على أن تضطلع بدور أكثر فعالية فيما يتعلق بالجوانب المختلفة من العملية السياسية بالإضافة إلى المساعدة الاقتصادية الملموسة المقدّمة من المفوضية الأوروبية.

12 - وارتأى المنظمان أن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية لها دور خاص تضطلع به في المضي قدما بالعملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية. ومن المنظمات، مثل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية الأوروبية - المتوسطية، والبرلمان الأوروبي، والاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية البرلمانية لاتحاد غرب أوروبا

والاتحاد البرلماني العربي، ما عمل من أجل دعم القانون الدولي وتعزيز قيام حوار سياسي فعال يهدف إلى حل جميع قضايا الوضع الدائم. وشجع المنظمان هذه المنظمات البرلمانية الدولية على توثيق التعاون فيما بينها وكذلك مع البرلمانيين الإسرائيليين والفلسطينيين ومع الأمم المتحدة ولجنتها المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل دعم قيام سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة بما في ذلك تسوية سلمية لقضية فلسطين. وفي هذا السياق نوّه المنظمان بالتوصيات والمقترحات الصائبة التي طرحت خلال الاجتماع من أجل تعزيز دور البرلمانيين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للمساهمة نحو حل قضية فلسطين.

13 - وقد شعر بالارتياح منظما الاجتماع الدولي وهما الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف إزاء الشراكة التي نشأت مؤخرا بينهما وأعربا عن الالتزام بمواصلة العمل مجتمعين ومنفردين نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

14 - كما وجّه المنظمان الثناء لمالطة على دورها السبّاق والبنّاء في سبيل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لنزاع الشرق الأوسط مع التشجيع على مواصلة هذا الجهد، والإعراب عن الامتنان لحكومة وبرلمان مالطة على استضافة الاجتماع وعلى الحفاوة البالغة التي لقيها.

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

الخبراء

السيد سامح عابد	رئيس اللجنة المعنية بمفاوضات الأراضي والحدود منظمة التحرير الفلسطينية الوزير السابق للأشغال العامة والإسكان السلطة الفلسطينية رام الله
السيد عمر النهار	مدير مكتب تنسيق المفاوضات وزارة الخارجية عمّان
السيد جيوفري أرونسون	مدير البحوث والمنشورات مؤسسة سلام الشرق الأوسط واشنطن العاصمة
النائب المحترم محمد بركة	عضو الكنيست الأمين العام لحزب هاداش تل أبيب
السيد يوسي بيلين	رئيس مؤسسة بيلينك للشؤون الخارجية العضو السابق في الكنيست تل أبيب
النائب المحترم وليام كاسي	الممثل الأقدم لنوفا سكوتيا عضو البرلمان الكندي سابقا أوتاوا
السيدة هيلينا كوبان	المدير التنفيذي مجلس مؤسسة المصالح الوطنية واشنطن العاصمة
السيد روبرت دان	رئيس الشؤون السياسية الإقليمية مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط القدس
السيد صائب عريقات	رئيس دائرة شؤون المفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية رام الله
النائب المحترم سليمان غنيمات	عضو برلمان الأردن نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط عمّان
السيد بيتر غوبسر	الرئيس (المتقاعد) مؤسسة المعونة الأمريكية للاجئي الشرق الأدنى واشنطن العاصمة
سعادة السيد إبراهيم خرايشي	المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

جنيف

السيد مايكل كنغزلي نيناه	مدير المكتب التنفيذي وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عمّان
سعادة السيد ألون ليبل	محاضر، الجامعة العبرية في القدس القدس
النائب المحترم تيسير قبعة	نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
سعادة السيد روبرت رايدبرغ	مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزارة الخارجية ستوكهولم
سعادة السيد زياد سابسابي	نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية مجلس الاتحاد، الجمعية الاتحادية موسكو
النائب المحترم جورج فيللا	عضو برلمان مالطة رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالشرق الأوسط الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط فاليتا
سعادة السيد هشام يوسف	مدير مكتب الأمين العام جامعة الدول العربية القاهرة

وفد لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بيدرو نونييز موسكيرا	السفير والممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة رئيس وفد لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
سعادة السيد سابور ف. بورغ	السفير والممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة مقرر اللجنة
سعادة السيد رياض منصور	السفير والمراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية

الدول الأعضاء

(الأمم المتحدة والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط)

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، البوسنة والهرسك، تركيا، تونس، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، الصين، فرنسا، قبرص، لبنان، مالطة، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

دول غير أعضاء تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة مع الاحتفاظ ببعثة مراقب دائم لدى مقار الأمم المتحدة

الكرسي الرسولي

كيانات تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة مع الاحتفاظ ببعثة مراقب دائم لدى مقار الأمم المتحدة

فلسطين

المنظمات الحكومية الدولية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المفوضية الأوروبية - مكتب اتصال جامعة الدول العربية (مالطة)

جامعة الدول العربية

المنظمات البرلمانية

الاتحاد البرلماني العربي

البرلمان الأوروبي

الأمن والدفاع الأوروبي

الاتحاد الأوروبي

المجلس الاستشاري للمغرب

الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود

الاتحاد البرلماني للدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي

أجهزة ووكالات وهيئات الأمم المتحدة

اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (إسكوا)

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط

منظمات المجتمع المدني

حزب السلام والوحدة لعموم أوكرانيا

المعونة الأمريكية للاجئي الشرق الأدنى

رابطة التضامن الفرنسية الفلسطينية

مركز موارد البديل لحقوق السكان واللاجئين الفلسطينيين

مجلس مؤسسة المصالح الوطنية

الحركة الأوروبية المتوسطية (مالطة)

مؤسسة مالطة

مؤسسة سلام الشرق الأوسط

معهد الصحة والتنمية والمعلومات والسياسات

الرابطة الدولية لقانون المياه

مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطة

مركز تنمية المنظمات غير الحكومية

فلسطينيون بلا حدود

مؤسسة أعالي الهدسون للعمل من أجل السلام